مقترح آليات إعادة الإعمار في اليمن

تقرير تنموي

الفريق

الدكتورة / أحلام القباطي

أ. وليد احمد الغشم

أ. أمل مكنون

أ. عفاف أبو أصبع

أ. محمد العمري

أ. أنور الشرعبي

أ. فاطمة الصلوي

أ. إبراهيم جعدار

أ. مجيب الرحمن المنقذي

أ. إلهام عبد الباقي عبد الملك

يوليو 2021

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز يمن انفورميشن سنتر

ولايسمح بإعادة طبع المجلة أو أي جزء منها او نقلها دون إذن خطي مسبق من المركز

www. yemeninformation.org

البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org

مكتب صنعاء: 216282-1-967 – مكتب عدن: 772415913 – مكتب إب: 425622-04

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الملخص	142
المقدمة	144
الفصل الأول: الصراع في اليمن	147–150
أولاً: أسباب الصراع في اليمن	147
ثانياً: المشاكل والآثار التي خلفها الصراع في اليمن	148
الفصل الثاني: مفاهيم ومجالات إعادة الإعمار بعد الصراع	151–160
الفصل الثالث: تحديات إعادة الإعمار في اليمن ومتطلباته	161–183
أولاً: التحديات التي تواجه إعادة الإعمار في اليمن	161
ثانياً: محاور متطلبات إعادة الإعمار في اليمن	165
الفصل الرابع: مقترح آليات إعادة إعمار اليمن	184–200
التعقيب	200
التوصيات	202
المراجع	203

الملخص:

يتناول التقرير الحالي أسباب الصراع، والمشاكل والآثار التي خلفها في اليمن، ويسلط الضوء على مفهوم الإعمار ومجالاته، والتحديات التي تعيق عملية الإعمار في اليمن، كما تناول متطلبات إعادة الإعمار في جانب متطلبات التحول السياسي الأمن والاستقرار وأهمية نظام الحوكمة وإرساء مبدأ الدولة المدنية، إلى جانب متطلبات المساعدات الإنسانية، ومتطلبات الجانب الإداري، ومتطلبات إعمار الجانب الاقتصادي، ومتطلبات إعمار الجانب الاجتماعي والبنية التحتية، بالإضافة الى متطلبات المساواة بين الجنسين.

وقد خلص التقرير إلى تقديم مقترح حول آليات إعادة الإعمار في اليمن ضمن ستة محاور أساسية، حيث تطرق إلى:

أولاً: آلية إعادة الاستقرار والأمان من خلال تنفيذ المصالحة الوطنية، والعدالة الانتقالية، وإعادة صياغة السياسات المتعلقة بالأمن.

ثانياً: آلية تعزيز التدخلات الإنسانية في اليمن، من خلال تفعيل نظام المساعدات الإنسانية التي تمثل حزمة من إجراءات المتكاملة منسقة من أجل حماية الحياة واستمرارها، والحفاظ على الكرامة الإنسانية، وضمان حماية المدنيين، ومساعدة عودة النازحين ودمجهم، والمساعدة في إنعاش النشاط الاجتماعي ولاقتصادي.

ثالثاً: آليات إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية التي تتناول معايير طرق ردم الفجوة بين كل من الإغاثة والتنمية، إلى جانب بناء المؤسسات وتعزيز استقلاليتها لضمان الإدارةً الاقتصادية، بالإضافة إلى أهمية بناء قدرات رأس المال البشري على المستوى المحلي والوطني من خلال وضع السياسات، وتحديد الاحتياجات، والقدرة على التخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقييم لجميع البرامج، كما تناول التقرير أهمية إعداد قاعدة بيانات تكنولوجية لدعم إعادة الإعمار والتنمية.

رابعاً: آلية بناء الإعمار الإداري المتمثلة في إنشاء هيئة عامة مستقلة مالياً وإدارياً تقوم وفق بنية مؤسسية سليمة تلتزم الشفافية والحيادية في أعمالها، فهناك طرق وآليات مقترحة لتحسين فعالية قطاع الموارد البشرية.

خامساً: آليات إعادة إعمار التنمية الاجتماعية وهي تتناول ضرورة تفعيل مفهوم المواطنة وتوطيد معاييرها، وإشراك المجتمعات لإعادة البناء على مستوى شركاء التنمية، وتحقيق الأمن الغذائي بتعزيز التماسك الاجتماعي. كما استعرض أهم الآليات والمعالجات للقطاعات الرئيسة المتضررة في البنى التحتية (قطاع الإسكان، قطاع الصحة، قطاع التعليم، قطاع المياه والطاقة، قطاع النقل، قطاع السياحة).

سادساً: آليات المساواة بين الجنسين من خلال أهمية العمل على تفعيل المشاركة الكاملة للنساء في كل جوانب الحياة العامة، وفى المجالات السياسية والاقتصادية بصفة خاصة، وإيجاد أطر قانونية للتنفيذ الفعال للأحكام الدستورية والقوانين التي تعزز وتحمي حقوق النساء والفتيات.

في الختام يشير التقرير إلى أن إيقاف الصراعات أصبح ضرورة ملحة، وأن الشروع في حوار السلام والمصالحة الوطنية والعمل على تنفيذ العدالة الانتقالية مهم لبدء الإعمار، وأنه يجب تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية، والمضي قدماً في بناء النسيج الاجتماعي لما لتحديث البناء المؤسسي في أنظمة الدولة من أهمية قصوى. إضافة إلى تحديث الجهاز القضائي، وتعزيز مشاركة المرأة، وإفساح المجال أمام جميع أطياف المجتمع للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية، وتعزيز الاقتصاد من خلال فتح باب الاستثمار وتشجيع المستثمرين.

الكلمات المفتاحية: مقترح، آلية إعادة الإعمار.

المقدمة

إن الصراع الحالي في اليمن ليس وليد اللحظة؛ بل هو تراكمات من الفترات التي اتسمت بالاضطراب السياسي والاقتصادي، فلم يواجه اليمن وضعاً مشابهاً للازمة الحالية التي تتسم بوضع اقتصادي خانق، وانخفاض في التحويلات المالية من الخارج، وتراجع في عوائد الصادرات من الثروات الطبيعية للبلد، كل ذلك فيما تلوح في الأفق مؤشرات ودلائل عن قدوم مجاعة واسعة النطاق. ولا بد من أخذ ذلك بعين الاهتمام والتركيز على إعادة اللحمة المجتمعية وبناء النسيج الاجتماعي ما لم فإن الجهود التي تبذل –وستبذل– لإعادة الإعمار ستكون عملية شاقة وقد تضيع هدراً.

على أي حال، فإن للصراع الأخير آثار مدمرة على البنية التحتية وعلى المجتمع بأسره، وقد أشار البنك الدولي في أحد تقاريره أن قرابة نصف شبكات المياه والصرف الصحي قد دُمرت، وأن قرابة ربع شبكات الطرق قد هُدمت إما جزئيًا أو كليًا في عشر مدن يمنية تم فيها المسح خلال العام 2016، إضافة إلى تراجع إنتاج الطاقة الكهربائية إلى النصف. ولا ننسى الدمار الذي أصاب مرافق التعليم.

ومع تفاقم حدة الصراع منذ ذلك العام، فمن المتوقع أن يفوق مستوى الدمار تلك التقديرات بشكل كبير؛ فقد انعدمت الكهرباء في المدن الرئيسة فضلاً عن المناطق النائية.

في بداية 2017 أوضحت الأمم المتحدة أن اليمن يعاني أسوأ أزمة إنسانية على مستوى العالم، وأنه على حافة هاوية المجاعة المحققة إذا لم يتم تدارك الأوضاع وإنهاء الصراعات والحروب، فحتى إبريل 2018 كان حوالي (22.2) مليون يمني بحاجة إلى مساعدات إنسانية، منهم (8.4) مليون إنسان معرضين لخطر المجاعة.

أما الاقتصاد فقد عانى هو الآخر من انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (47.1%) بين 2015 و2017، في حين فقدت (40 %) من الأسر مصدر دخلها الأساسي. وفي 27 فبراير 2021 أعلنت الأمم المتحدة أن اليمن مقدم على مجاعة واسعة النطاق تهدد أرواح الملايين، وأن تمويل جهود الإغاثة المنقذة للحياة غير كاف؛ إذ يشرف عشرات الآلاف من اليمنيين على الموت جوعًا في ظل هذه الأزمة السيئة، ثم إن شُح الموارد يجعل وكالات الإغاثة غير قادرة على الوفاء بالاحتياجات وإنقاذ الأرواح.

كما أكدت الأمم المتحدة أن من المتوقع وصول عدد من سيعانون من المجاعة بشكل مباشر في اليمن إلى (16) مليون شخص هذا العام 2021. كما أكدت أن هناك ما يقرب من (50) ألف شخص مشرفين على الموت جوعًا بالفعل، وبأنه لا يفصل (5) ملايين شخص آخر عن المجاعة سوى خطوة واحدة.

ومن المؤسف في الوقت الراهن عدم وجود مؤشرات أن الأزمة الحالية ستنتهي، ومن هنا يتوجب على جميع الأطراف أن يجنحوا إلى السلام، وأن يعملوا على إنهاء الصراع وحل الاختلافات لإيقاف الحرب، والعمل على التخطيط المنهجي لعملية إعادة الإعمار التي أصبحت ضرورة على مستوى جميع الأصعدة، فقد أثبتت التجارب الدولية على ضرورة البدء مبكراً في التخطيط لإعادة الإعمار.

يسعى التقرير الحالي إلى إيجاد مجموعة شاملة من الإجراءات والآليات المقترحة الساعية الى تلبية احتياجات اليمن لإعادة الإعمار والحيلولة، دون تصاعد النزاع وتنامي العنف، والتركيز على الأسباب الجذرية وتدعيم السلام المستدام.

أهداف التقرير:

الهدف العام: المساهمة في إيجاد إجراءات وآليات مقترحة لإعادة الإعمار في اليمن.

الأهداف الفرعية:

- تحديد أسباب الصراع القائم في اليمن.
- تحديد المشاكل والآثار التي خلفها الصراع في اليمن.
- تحديد المفاهيم والمجالات الخاصة بإعادة الإعمار.
- تحديد التحديات التي تواجه إعادة الإعمار في اليمن.
- الإسهام في وضع مقترحات وآليات لإعادة الإعمار في اليمن.

مصطلحات التقرير:

مقترح: خطوات منهجية مستقبلية تُوضع وفقًا لنوعية الصعوبات والعوائق التي تواجه إعادة الإعمار، بالإضافة إلى متطلبات الإعمار في اليمن التي كشف عنها التقرير الحالي، بغرض مساعدة مختصي التنمية والإعمار على تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار.

آليات إعادة الإعمار: هي حزمة إجرائية لخطوات تنفيذية تشمل جميع محاور إعادة الإعمار، وقد حددها التقرير الحالي في: آلية إعادة الاستقرار والأمان – آلية سبل تعزيز التداخلات الإنسانية في اليمن – آلية إعادة الإعمار للتنمية الاقتصادية – آلية بناء الإعمار الإداري – آليات إعادة إعمار التنمية الاجتماعية – آليات المساواة بين الجنسين.

منهجية التقرير:

تم الاعتماد على عدد من المصادر والبيانات الأولية والثانوية، إضافة إلى المعلومات التاريخية عن الصراعات وقد تم استخدام الأسلوب الاستنباطي في تحليل البيانات والمعلومات.

1- **النطاق الجغرافي والفترة الزمنية للتقرير:**

يغطي التقرير الفترة التي حدث فيها الصراع منذ العام 2015م حتى العام 2021م، ويتناول التأثيرات الناجمة عنه في عموم محافظات الجمهورية اليمنية.

2 - **فريق العمل:**

م	الفريق	الصفة
	الدكتورة/ أحـلام القباطي	رئيس الفريق البحثي
1	وليد الغشم	باحث
2	أمل مكنون	باحثة
3	محمد العمري	باحث
4	عفاف أبو أصبع	باحثة
5	أنور الشرعبي	باحث
6	إبراهيم جعدار	باحث
٧	فاطمة الصلوي	باحثة
٨	إلهام عبد الباقي عبد الملك	باحثة
٩	مجيب الرحمن المنقذي	باحث

الفصل الأول:
الصراع في اليمن

بعد اندلاع النزاع المسلح في اليمن منذ العام 2015م، نتيجة الخلافات السياسية التي حدثت بين الفرقاء السياسيين بعد التأثر بثورات الربيع العربي، الذي بدأ في اليمن منذ العام 2011م، ومنذ ذلك الحين زادت الفجوة والخلافات بين الأطراف السياسية وأحدثت شرخاً واسعاً في النسيج المجتمعي، كما أن اشتداد وتيرة الصراعات أدى إلى ظهور أطراف أخرى في النزاع منها من يطالب بانفصال اليمن وعودته إلى ما كان عليه قبل الوحدة. ورغم المبادرات التي تمت من أجل إيجاد مصالحة وطنية فإنها جميعها بات بالفشل نظرا لتعدد الانتماءات، وتغييب مصلحة الوطن.

أولاً: أسباب الصراع في اليمن:

- غياب دور الدولة الفعالة، وسيطرة الأحزاب والجماعات المسلحة المختلفة بقوة.
- سيطرة نظام الحكم القبلي الذي لا يزال المجتمع اليمني يرتكز عليه.
- عدم تحييد الجيش من الانتماءات الحزبية والطائفية.
- ضعف تنفيذ القانون، وسيادة أصحاب النفوذ في السلطة الرسمية وغير الرسمية.
- تراكم الخلافات السياسية للأحداث والثورات السابقة في اليمن.
- الاختلافات بين الفرقاء السياسيين إثر ظهور ثورات الربيع العربي.
- سيطرة الولاءات الحزبية والطائفية والشخصية بدلاً من الولاء الوطني.
- عدم الاهتمام بدمج الوظائف المدنية ووحدات الجيش عقب الوحدة اليمنية وعقب حرب صيف 1994م.
- استغلال ثروات الدولة للمنافع الشخصية المتنفذين في السلطة والثروة.
- ضعف الوعي الديمقراطي السليم.
- عدم التركيز على حل المشاكل الجوهرية التي سببت فيما بعد شرخاً في النسيج المجتمعي، مثل سيطرة المتنفذين على الأراضي في الجنوب وغيرها من مناطق اليمن المختلفة.
- تدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع مستوى البطالة.
- استمرار بعض الأطراف من أصحاب المصالح في تغذية الصراعات.
- ضعف مؤسسات الدولة في أداء مهامها، نتيجة انتشار الفساد والمحسوبية.
- ضعف إجراء تحديثات في البناء المؤسسي تتوافق مع التغيرات الاقتصادية الاجتماعية، والسياسية والتكنولوجية والتغيرات العالمية.
- إهمال الموارد المتاحة في اليمن، وإدارتها بشكل سيء.

- تركيز جهات القرار على خطط التنمية قصيرة الأجل وخطط البنية التحتية الخدمية الهشة، على حساب رأس المال البشري والخطط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية طويلة الأجل.
- ضعف السياسات التربوية والمناهج التعليمية ومخرجات التعليم.
- ضعف خدمات الرعاية الصحية.
- ضعف الوعي بأهمية العدالة والإنصاف لكافة المواطنين على حد سواء
- ضعف الوعي بأهمية العدالة والإنصاف بين الجنسين.
- ضعف ثقافة الرقابة والمحاسبة والتقييم على الأعمال والمشاريع والجهات الرسمية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني.
- عدم احتساب احتياجات الأجيال القادمة من الخدمات والموارد الاقتصادية.
- غياب سياسة إدارة الموارد الطبيعية.

ثانياً: المشاكل والآثار التي خلفها الصراع في اليمن:

تتعدد المشاكل التي يخلفها الصراع على عموم محافظات الجمهورية اليمنية، إنما يمكن تلخيص أهمها من خلال الآتي:

1- ما يتعلق بالجانب الإنساني

تؤثر الصراعات بشكل كبير على الوضع الإنساني، وتخلفها وراءها مشكلات جمة، إنما يمكن معرفة حجمها من خلال الإحصائيات المقدمة من الأمم المتحدة، التي قد تتمثل فيما يلي:

- عمليات النزوح الجماعي من مناطق الصراع حيث بلغ عدد النازحين حتى ديسمبر 2018م مليون نازح، مما شكل عبئاً على الأسر النازحة وضغط على موارد المناطق المنزوح إليها والأسر التي احتوت النازحين الشحيحة الموارد أساسا.
- ارتفاع عدد الوفيات بسبب سوء التغذية، وانعدام الخدمات الصحية والبنى التحتية حيث بلغ عددهم (131.000) حالة حسب تقديرات عام 2019م.
- ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى (40 %)، وحالات سوء التغذية إلى (17 %) من عدد السكان على أقل تقدير، منهم (14 %) أطفال ممن يعانون سوء التغذية.
- انتشار الأمراض والأوبئة، منها على سبيل المثال مرض الكوليرا الذي خلف (2600) حالة وفاة منذ أبريل 2017م، فضلاً عن أمراض وأوبئة كثيرة انتشرت بشكل مخيف حاصدة آلاف الأرواح منها (الضنك-الكوليرا-المكرفس) بالإضافة إلى جائحة كورونا.
- تجنيد الأطفال دون سن (18) سنة.

2- ما يتعلق بالجانب الاجتماعي:

وكما تأثر الوضع الإنساني؛ فقد انعكس ذلك سلباً على الحياة الاجتماعية وعلى نسيجها، متمثلاً في:

- ضعف النسيج المجتمعي والتفكك الأسري، نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- سيطرة الأنظمة القبلية بدلاً عن سيادة القانون مما أدى إلى انتشار الطائفية والمناطقية.
- ارتفاع معدل انتشار الجريمة بجميع أنواعها.
- غياب الاهتمام بحقوق الأفراد وقضايا المساواة بين الجنسين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- الصدمات النفسية والآثار السلبية للصراع لأفراد المجتمع وخاصة الأطفال وكبار السن والنساء.
- ضعف الخدمات التعليمية وارتفاع معدل تسرب الطلاب خاصة الإناث.
- ضعف خدمات الرعاية الصحية، وخدمات الرعاية الإنجابية.
- إثارة الفتن الطائفية والقبلية والحزبية بين أفراد المجتمع.
- ارتفاع عدد المهاجرين إلى دول الجوار للبحث عن فرص العمل.

3 - ما يتعلق بالجانب الاقتصادي:

تضرر الجانب الاقتصادي جراء الحصار وانتشار الفساد، إذ تشير التقديرات الأولية للعام 2015م بأن الأضرار المادية والاقتصادية قد تجاوزت (15) مليارَ دولارٍ أمريكي، ويمكن توضيح أهم المشاكل والآثار التي خلفتها الصراعات على الجانبً الاقتصادي على النحو الآتي:

- طغيان الولاءات الحزبية والقبلية، على حساب الولاء الوطني وتوسع فجوة الخلافات السياسية والحزبية.
- انقسام النظام المالي بين الشمال والجنوب وانقطاع الرواتب، ووقف صادرات النفط.
- ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.
- ظهور تباين شاسع في الصرف بين مستخدمي العملة السابقة والعملة الجديدة.
- إصدار عملات محلية بدون غطاء (ذهب-نقد)، مما أدى إلى تدهور قيمة العملة.
- انخفاض إنتاج النفط والغاز إلى (90 %)، مما أدى إلى محدودية توفر العملة الأجنبية في اليمن.

- حدوث أزمة في المشتقات النفطية والتلاعب بأسعارها، إضافة إلى ظهور السوق السوداء وسيطرتها.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية.
- توقف الصادرات، ومحدودية الواردات من السلع والمواد لليمن.
- هروب رأس المال للخارج، وتراجع نسبة الاستثمار المحلي والخارجي.
- انعدام بعض الأدوية والمستلزمات الضرورية.
- ضعف القدرة الشرائية عند المجتمع بسبب تدني المستوى الاقتصادي وانعدام مصادر الدخل.
- ظهور السلع الرديئة والمقلدة الرخيصة لتكون في تناول المعدمين، وانخفاض جودة السلع بشكل عام.
- لجوء أفراد المجتمع إلى إنهاك الغطاء النباتي بالاحتطاب بسبب أزمة الغاز.
- تراجع حركة السياحة الداخلية، إضافة إلى انعدام السياحة الخارجية بسبب غياب الدولة.
- لجوء أصحاب الاستثمار إلى نقل أو استثمار أو إنشاء مصانع في الخارج بدلاً عن اليمن.
- ارتفاع الرسوم الجمركية وازدواجها، إضافة إلى ارتفاع نسبة الضرائب.
- انخفاض الإنتاج الزراعي بنحو (39 %) حسب ما أشارت تقديرات 2016م.

4- ما يتعلق بالجانب المؤسسي:

تأثرت المؤسسات اليمنية –الرسمية والخاصة- تأثراً مباشراً بالوضع السياسي وانعدام الأمن في البلد؛ فلم يتم تحييد عملها، وأقحمت عنوة في الصراعات الدائرة، وقد كان ذلك واضحاً في مجموعة من النقاط:

- ضعف سيادة دولة القانون مقابل ظهور سيادة المتنفذين وأصحاب المصالح.
- ضعف دور المؤسسات الرسمية وتراجعه.
- انتشار الفساد والمحسوبية والوساطة بين أجهزة الدولة.
- ضعف الميزانيات التشغيلية والرأسمالية، نتيجة لانخفاض إيرادات الدولة.
- إهمال مشاركة أفراد المجتمع وتمثيلهم من كلا الجنسين في الجانب السياسي، لا سيما النساء والفئات الضعيفة، واقتصارها على المتنفذين.
- ضعف دور الأحزاب والعمليات الديمقراطية لتداول السلطة.
- ظهور كيانات مسلحة خارج إطار الجهات الرسمية.

5 – ما يتعلق بجانب البنى التحتية:

- تدهور وضع الخدمات والبنى التحتية، وإهمال صيانتها.
- تهدم الكثير من البنى التحتية وخرابها نتيجة للصراعات واستمرار النزاعات المسلحة.
- توقف أعمال التنمية في تطوير البنية التحتية.
- تدهور مستوى الخدمات التي تقدمها المرافق والخدمات العامة.

الفصل الثاني
مفاهيم ومجالات إعادة الإعمار بعد الصراع

أولاً: مفهوم إعادة الإعمار:

قد يتناول بعض الباحثين والدارسين والمهتمين أيضاً مفهوم إعادة الإعمار من منطلق عملية بناء ما تهدم من الجانب العمراني (المباني) بفعل الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية، إنما يعد هذ التعريف مبتوراً؛ لأنه يركز على إعادة إعمار الأبنية المتهدمة فقط متناسياً مكونات النسيج الاجتماعي والحضري التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بثقافات الشعوب وتواريخهم واقتصاداتهم.

إن مفهوم إعادة الإعمار محمل بالكثير من المعاني، وهو يرتبط عادة بإصلاح الضرر الناتج عن الحروب في الدول التي عانت من ويلات الحروب، إضافة إلى معالجة مشاكل الصراعات وآثارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وصولاً إلى إعادة بناء السلام.

يعرف الباحث (هايت وايجبو) إعادة الإعمار بأنها الفرصة السانحة لإعادة صياغة المجتمع من جديد، التي من شأنها تحسين الظروف المعيشية للمجتمع، وإنتاج بيئة عمرانية أفضل من تلك التي كانت قائمة من ذي قبل، كما يعرف الباحث (باراداان) إعادة الإعمار بأنها مجموعة من العمليات والسياسيات التي توضع من أجل مواجهة الكوارث والاستعداد لها قبل حدوثها، ومن ثم تلبية الحاجة المحلة أثناء الكارثة وإعادة إعمار ما تضرر بفعل الكارثة بعد وقوعها، سواء كان ذلك على المستوى القصير أو الطويل الأمد، بحيث تكون هذه السياسيات شاملة لكل نواحي الحياة، وهي تهتم بإعادة بناء ما تهدم خلال الكوارث ضمن المحتويات الأخرى، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. أما (جارسينا) فترى أن إعادة الإعمار مفهوم متكامل يشمل كل ما تقتضيه المرحلة الانتقالية من حالة ما بعد الحرب إلى حالة الاستقرار والسلام من إعمار سياسي، اقتصادي، اجتماعي، عمراني (بيومي 2017،).

ثانياً: مجالات إعادة الإعمار:

تختلف مجالات إعادة الإعمار باختلاف الضرر الذي تخلفه الحروب أو الكوارث الطبيعية، إضافة إلى عدد من الاعتبارات التي تتعلق بالبنية الأساسية لهذه الدول. غير أن هناك عدداً من المجالات المهمة التي يتفق عليها كثير من الباحثين والجهات المغنية، أياً كانت مراحل إعادة الإعمار -طويلة الأجل أو قصيرة الأجل-، ومن هذه المجالات ما تضمنه تقرير الاتحاد الإفريقي الخاص بوضع سياسية إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع الصادر 2006م، حيث اشتمل على ستة أنشطة موضحة في الآتي:

- إعادة الشعور بالأمن والأمان.
- المساعدات الإنسانية الطارئة.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- نظام الحكم السليم والتحول السياسي.
- حقوق الإنسان والعدالة والمصالحة.
- المساواة بين الجنسين.

كما تصنف مجالات إعادة الإعمار بحسب الطبيعة إلى قسمين رئيسين هما:

1- الإعمار المادي: ويقصد به كل ما تشمله البيئة الفيزيائية المشيدة من أبنية بمختلف أنواعها، وبنى تحتية ووحدات عمرانية.

2- الإعمار غير المادي: ويقصد به كل ما تشمله البيئة غير الفيزيائية، مثل إعادة الإعمار الاقتصادي، وبناء النسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي، والإصلاحات المؤسسية والتنظيمية، وغير ذلك من مقومات المجتمعات الإنسانية.

ثالثاً: الإطار الزمني العام لاستراتيجية إدارة إعادة الإعمار:

يمكن تقسيم استراتيجية إعادة الإعمار إلى ثلاث مراحل زمنية يمكن توضيحها من خلال الشكل الآتي:

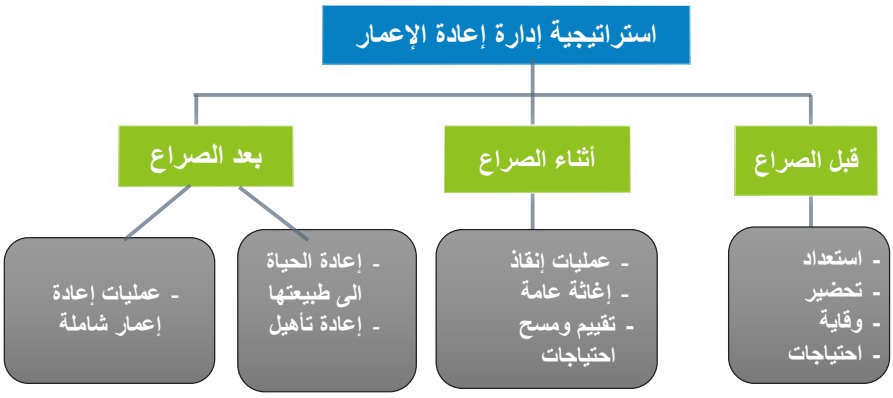

شكل رقم (1) : يوضح الإطار الزمني لاستراتيجيات إدارة إعادة الإعمار

المصدر :(بشير،2011)

يبين الشكل السابق الإطار الزمني لاستراتيجيات إدارة عمليات إعادة الإعمار التي تُقسم إلى ثلاث مراحل وفق الآتي:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الصراع:

يتم فيها الاستعداد من خلال وضع التوقعات والسيناريوهات المحتملة، وبناءً على هذه المعلومات يتم وضع السياسات والخطط الاستراتيجية وتوزيع الأدوار للاستعداد للاستجابة بغرض التخفيف من أثر الصراع، كما يأتي دور الوقاية من خلال القيام بعمل إجراءات وقائية تحول دون وقوع النزاع.

المرحلة الثانية: مرحلة أثناء الصراع:

ويمكن تسميتها بمرحلة الاستجابة الطارئة، إذ يتم تقييم الاحتياجات والأضرار وتقديم المساعدات الإغاثية ومساعدات الإنقاذ التي من شأنها الحفاظ على بقاء المجتمع.

المرحلة الثالثة: مرحلة بعد الصراع:

تستوجب هذه المرحلة القيام بإعادة التأهيل أولاً، متضمنة مجموعة من التدخلات التي تكفل إعادة الحياة الطبيعية واستقرار النظام وتطبيق الإجراءات التي تمنع الرجوع إلى مرحلة الصراع؛ لأنها تعد فترة حرجة، ثم تليها فترة إعادة البناء والإعمار التي تتضمن القيام بالإصلاحات المادية والفيزيائية، وقد تستمر هذه الفترة لأعوام.

وبالإمكان تقسيم مجالات إعادة الإعمار بعد الصراع بحسب الغرض وأنواع التدخلات إلى ثلاثة مجالات يوضحها الشكل الآتي:

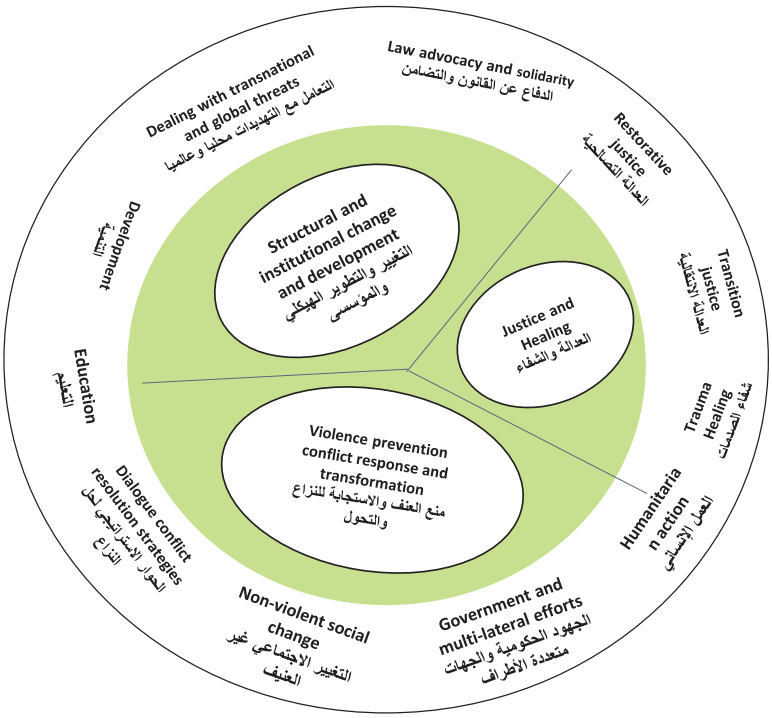

شكل رقم (2): مجالات التدخل حسب غرض التدخل ونوعه.

المصدر: (زغيب،2012)

يتضح من الشكل السابق مجالات التدخل بحسب الغرض ونوع التدخل وفق الآتي:

1 – مرحلة العدالة والشفاء: وتشمل أعمال العدالة التصالحية، والعدالة الانتقالية، وشفاء الصدمات، والعمل الإنساني.

2 – مرحلة منع العنف والاستجابة للنزاع والتحول: وتشمل أعمال العمل الإنساني، والجهود الرسمية والجهات متعددة الأطراف، والتغيير الاجتماعي غير العنيف، والحوار الاستراتيجي لحل النزاع، والتعليم.

3 – مرحلة التغيير والتطوير الهيكلي والمؤسسي: وتشمل هذه المرحلة: التعليم، المجالات التنموية الأخرى، التعامل مع التهديدات على المستوى الوطني والدولي، الدفاع عن القانون والتضامن.

رابعاً: مراحل تقييم الأضرار والاحتياجات بعد الصراع:

تنقسم مراحل تقييم الأضرار إلى قسمين: الأول يتضمن تقييماً مباشراً بعد الصراع، وهو ما يسمى بالتقييم السريع، أما الثاني فيسمى بالتقييم التفصيلي، وفيما يلي توضيح أكثر:

1- **التقييم المباشر بعد الصراع (التقييم السريع):**

يُجرَى هذا النوع من التقييم للحصول على معلومات أولية عن أثر الصراع وتوزُّعه الجغرافي، ليعطي صورة عامة عن وضع السكان فيما يخص: أماكن وجودهم، ظروفهم الحالية، احتياجاتهم العاجلة، الخدمات التي لا تزال متوفرة معهم. تعمل هذه المعلومات على تيسير عمليات الإغاثة والاستجابة الإنسانية، وبسبب تغير الظروف باستمرار تستوجب هذه العملية إجراء سلسلة من التقييمات السريعة لمتابعة هذه التغيرات.

2- **التقييم التفصيلي:**

يُجرى هذا التقييم بهدف الحصول على إحصاءات دقيقة وتفصيلية عن طبيعة الأضرار والخسائر المختلفة ومقدارها ومواقعها الناتجة عن الصراع، وتكون هذه البيانات والمعلومات مفيدة من أجل التخطيط أو إعادة تعديل الخطط الخاصة بإعادة الإعمار، وعادة ما تأتي هذه المرحلة بعد توقف الصراع.

خامساً: أنواع التقييم والمسوحات بعد الصراع:

يمكن تقسيم المسوحات بعد الصراعات إلى نوعين هما:

1- **تقييم الاحتياجات:**

يتم فيه تقييم احتياجات الناس الأساسية لتحديد مستوى المساعدات التي يحتاجها السكان المتأثرون بالصراع ونوع هذ المساعدات، من أجل توفير الاحتياجات الإنسانية والمتطلبات العاجلة التي تمثل أولوية للناس، مثل: الحاجة إلى السكن والمأوى، الغذاء الأساسي، الماء، الكهرباء، الخدمات التعليمية والصحية.

2- **تقييم الأضرار وحجم الدمار:**

ويتم فيه جمع المعلومات المتعلقة بالأضرار الحادثة في المنازل والمساكن والبنى التحية، وفي القطاع التجاري من محلات ومصانع وشركات، إضافة إلى قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وبقية القطاعات. ويقوم بهذا التقييم أناس متخصصون في هذه المجالات؛ إذ يهدف هذا التقييم إلى معرفة الواقع كما هو، وعلى ضوء عملية الجمع للمعلومات يتم إعداد خطط الإعمار والبناء وتعديلها.

سادساً: اتجاهات الإعمار المادية بعد الصراع:

ثمة اتجاهات متعددة للتعامل مع الإعمار بعد الصراع، فمنها ما يركز على الناحية العملية الوظيفية، ومنها ما يركز على الهوية الرمزية أو الوطنية للمجتمع، وبعضها يركز على الاثنين معاً. وتوضح الفقرات الآتية اتجاهات إعادة الإعمار التي يتم العمل وفقها:

1- اتجاه التحديث والتجديد: ويقوم بعملية الإعمار من خلال التجديد في الإعمار بعيداً عن هوية المجتمع وتاريخه. قد يكون هذا الاتجاه فعالاً وسريعاً وقليل الكلفة، وحلاً سريعاً لإيواء النازحين بسبب الحروب في مشكلة المساكن، كما أنه قد يكون مناسباً لاستبدال بنية الخدمات غير المجدية أو غير الفعالة ببنية متطورة.

2- اتجاه إعادة الإحياء: يهتم هذا النوع بإعادة إعمار ما تم تدميره مع الحفاظ على الهوية الوطنية والتاريخية، وهو مناسب للأبنية والمعالم التاريخية التي تمثل هوية وطنية للبلد.

3- اتجاه المزج بين القديم والحديث: ويعد مزيجاً بين النوعين السابقين، فهو يهتم باستخدام الأساليب الحديثة والقديمة لإعادة الإعمار. وما يميز هذا النوع أنه يهتم بالمحافظة على الطابع التاريخي والهوية الوطنية للبلد من ناحية الأبنية والمعالم الأثرية، كما أنه يميل إلى التجديد ومسايرة التطور وملائمة الاحتياجات، إضافة إلى أن هذه العملية قد تكون أقل تكلفة.

4- اتجاه رمزي شاهد على الأحداث: يركز هذا الاتجاه على الأهمية الرمزية أكثر من تركيزه على عملية البناء، كما أن بقاء بعض صور الدمار كما هي سيمثل شاهداً للناس ليظهر مدى بشاعة الحروب؛ لذلك يتم في هذا النوع الإبقاء على الأبنية والمعالم المهدمة، وإنشاء أبنية جديدة بالجوار عادة إذا استلزم الأمر ذلك (بشير،2011).

سابعًا: مبادئ إعادة الإعمار:

هناك عدد من المحددات والمبادئ التي ترتكز عليها استراتيجيات إعادة الإعمار يوضحها الشكل الآتي:

شكل رقم (3) يوضح مبادى استراتيجية إعادة الإعمار

المصدر :(القباطي،2021)

1 – الوقائية:

إن إعادة الإعمار لا تقتصر على وضع الخطط لمعالجة الآثار الناجمة عن الكارثة فقط؛ بل تتعداها لوضع خطط قادرة على تجنب وقوع الصراع من خلال اتخاذ إجراءات وقائية مسبقة.

2 – الشمولية:

لا بد أن تكون خطط إعادة الإعمار شاملة لتعالج آثار الصراع على مختلف المستويات، العمرانية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، بشكل متوازٍ ضمن خطة متكاملة للتطوير.

3 – الاستدامة:

يجب أن تُبنى خطط إعادة الإعمار بشكل يضمن استدامة الإصلاحات التي يتم تنفيذها واستمراريتها لتضمن سير عجلة الحياة وتحقق احتياجات الأجيال القادمة.

4 – المرونة:

يجب أن يتم تصميم الخطط لتكون قادرة على التكيف مع أي مستجدات أو متغيرات قد تطرأ على أرض الواقع.

5 – الشفافية:

يجب أن تكون الخطط والأعمال التي تنفذها القطاعات المعنية بإعادة الإعمار وعمليات التقييم شفافة ومعلنة يستطيع الجميع الاطلاع عليها، ويتحقق ذلك من خلال عمليات الرقابة على التنفيذ والأعمال والجوانب المالية، إضافة إلى عمليات تقييم الأعمال المُنفذة، ولذا لا بد أن تحتوي الخطة الاستراتيجية لإعادة الإعمار على خطة للرقابة والتقييم

6 – النظرة التطويرية:

يجب أن يتطرق التخطيط الاستراتيجي لإعادة الإعمار في مختلف مجالات التطوير الحضري والمعماري وأن تكون لها أهدافاً واقعيةً ملموسةً لا تؤثر في صميم الهوية المجتمعية مثل المدن والمعالم التاريخية وألا تكون على حساب البيئة والمساحات الخضراء.

ثامناً: المحاور الاستراتيجية لإعادة الإعمار وبناء السلام:

تتعدد المحاور الاستراتيجية لإعادة الإعمار وبناء السلام، منها ما ذكره كلٌّ من بكر هاشم وعلي السويداني فيما يلي:

1 – تحديد أولويات الإعمار وإشراك جميع الجهات الفاعلة على جميع المستويات منذ المراحل الأولى، من الإغاثة وإعادة الإعمار حتى الانتعاش والتنمية.

2 – تطوير أنشطة اقتصادية منتجة أثناء المراحل الأولى من الانتعاش؛ للمساعدة في توطيد أركان السلام والأمن.

3 – تطوير استراتيجية عريضة القاعدة وطويلة الأجل منذ المراحل الأولى لضمان الاستخدام الأكثر فعالية لموارد الطوارئ.

4 – ضمان حماية الأرض وحقوق الملكية للسكان المتضررين، وتطوير حلول طويلة الأجل لحسم النزاعات الخاصة بالأراضي والملكية من أجل تقليل احتمالات اندلاع الصراع.

5 – إنشاء شراكات وتحالفات استراتيجية على جميع المستويات تساعد في أعمال الإغاثة وإعادة الإعمار وحتى الوصول الى التنمية (بيومي، 2017).

تاسعاً: الجهات الفاعلة في إعادة الإعمار وأدوارها:

إن الجهات التي يقع على عاتقها القيام بعملية الاستعداد لمواجهة آثار الصراعات والتخطيط ووضع الاستراتيجيات والتمويل والتنفيذ هي الجهات الفاعلة في إعادة الإعمار، وهي تتكون من القطاع العام بما فيه من مجالس محلية، ومن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والمانحين المختلفين إضافة إلى المجتمع. ولكي تكون عملية إعادة الإعمار فعالة فيجب أن يتم التنسيق بين هذه الجهات من أجل أن تتضافر جهود هذه الجهات جميعها؛ إذ لا يمكن للقطاع الحكومي أو الدولة الخارجة من الحروب أن تتحمل عملية إعادة الإعمار بمفردها، كما أن لكل قطاع منها سمة خاصة تميزه عن بقية القطاعات، ومن ثمَّ فلكل قطاع دورٌ تكميلي مع بقية القطاعات. ويمكن توضيح دور كل قطاع كما يلي:

1 – القطاع العام:

يلعب القطاع العام دوراً مهماً في إعداد الاستراتيجيات والخطط المختلفة الخاصة بإعادة الإعمار –سواء أكانت طويلة أو قصيرة الأجل–، كما أنه يقدم التسهيلات لإتمام عملية إعادة الإعمار وإنجاحها. وللمجالس المحلية في المحافظات والمديريات أيضاً دورٌ مهمٌ تقوم به في سبيل إعادة الإعمار؛ بسبب قربها من المجتمع، إذ يُلقى على عاتقها مسؤولية تحديد الاحتياجات الملحة في كل منطقة، إضافة إلى قدرتها على القيام بأعمال التنسيق وتنفيذ إعادة الإعمار في المناطق التي يُوجد فيها.

2 – القطاع الخاص:

يؤدي القطاع الخاص في عملية إعادة الإعمار دوراً مهماً للغاية؛ لأنه يملك المهارات والقدرات والعمالة المطلوبة والمصادر المالية، إضافة إلى تمتعه بقدر كبير من المرونة والتكيف مع الظروف المحيطة.

3 – المؤسسات غير الرسمية ومنظمات المجتمع المدني:

لا يمكن إنكار ما للمؤسسات غير الرسمية ولمنظمات المجتمع المدني من فاعلية في إعادة الإعمار، كونها تمثل المجتمع وقريبة منه وتعرف احتياجاته. وهي قادرة على تحمل جزء من العبء الملقى على كاهل المؤسسات الرسمية، كما أن دورها يزداد أهمية في حال غياب الجهات الرسمية أو ضعفت ثقة المجتمع بها.

4 – المجتمع:

يقدم المجتمع أهم الأدوار في عملية إعادة الإعمار، حيث يبدأ دوره من عملية الاستعداد إلى الانتهاء من عملية إعادة الإعمار، كما أن نجاح هذه العملية يتوقف على المجتمع؛ فكلما كان المجتمع على قدر من الوعي والمساهمة الفاعلة كانت عملية إعادة الإعمار أيسر وأسرع، بالإضافة إلى ذلك فإن المجتمع قادر على تحديد أولويات الاحتياج؛ ولذلك يجب أن يتم العمل على إشراك المجتمع في مراحل التخطيط والتنفيذ للمشاريع (القباطي، 2021).

5 – المنظمات الدولية والمانحون:

وللمنظمات الدولية والمانحين أدوارٌ مهمةٌ من أجل عملية إعادة الإعمار؛ لعدم امتلاك البلدان التي عانت من ويلات الحروب القدرة الكافية للقيام بعملية إعادة الإعمار بمفردها، ولذا جميع هذه الجهات معنية بالتدخل من البداية والاستعداد من خلال وضع الاستراتيجيات والخطط الوقائية وخطط الاستجابة الطارئة وإعادة التأهيل وعملية الإعمار.

الفصل الثالث:

تحديات إعادة الإعمار في اليمن ومتطلباته

أولاً: التحديات التي تواجه إعادة الإعمار في اليمن:

في كثير من الدراسات -على مستوى العالم والوطن العربي خاصة- المتعلقة بإعادة الإعمار تم تناول التحديات التي تواجه إعادة الإعمار في البلدان المتأزمة، ومعظم هذه التحديات تكاد تكون متشابهة، غير أن هناك تحديات ترتبط بخصوصيات كل بلد. وستوضح الفقرات الآتية أهم التحديات التي تواجه إعادة الإعمار في اليمن:

1- تحديات إحلال السلام:

أ- التحديات والمعوقات في جانب استتباب الأمن:

- تعدد أطراف النزاع في اليمن وأصحاب المصالح، مما يجعل مسألة إنهاء الصراع عملية شبه مستحيلة، أو تؤدي إلى تنفيذ مصالحة هشة لا ترقى إلى مصالحة وطنية تضمن الانتقال السلمي لما بعد النزاع.
- ضعف الجهات الأمنية أجهزتها وبنياتها التحتية.
- صعوبة دمج المقاتلين والمسلحين في كيان واحد للدولة بسبب تعدد أطراف النزاع.
- وجود كيانات مسلحة خارج الدولة تغذيها جهات داخلية وأخرى خارجية.
- إهمال حل المشاكل التي ظهرت أو ارتفعت نسبتها أثناء الصراع، مثل: مشاكل الأراضي، مشاكل الثأر، التعويضات... إلخ.
- عدم نزع الألغام والعبوات التي لم تنفجر بعد من جميع مناطق الصراع.
- إهمال محاسبة الفاسدين والمتسببين في الصراعات.

ب - التحديات والمعوقات في التحول لنظام الحكم السليم:

- ضعف إشراك جميع شرائح المجتمع والفئات الأضعف في عملية بناء السلام والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وفي تعديل بعض القوانين الدستورية والتشريعية لاسيما المتعلقة بجوانب تشارك السلطة، والتنافس الدوري من أجل الوصول إلى السلطة السياسية ولتعزيز مفهوم الشرعية والحكومة الرشيدة.
- ضعف الوعي بالديمقراطية وبممارسة الحزبية.
- ضعف الولاء الوطني، واتجاه المجتمع إلى الولاء الطائفي والمناطقي.
- ضعف سيادة القانون.
- ضعف إشراك المجتمع في الرقابة على أعمال القطاع الحكومي.
- عدم مواكبة البناء المؤسسي في معظم أجهزة الدولة للتطورات، ولا في تلبيته

لاحتياجات المجتمع؛ وهذا بدوره يحتاج إلى إعادة البناء المؤسسي لأجهزة الدولة، مع الأخذ بالاعتبار تجارب الدول السابقة.

- قمع الحريات الثقافية والسياسية.
- انعدام الأمن والاستقرار، وتفشي ظاهرة حمل السلاح بشكل عشوائي غير منظم.
- ضعف الأنظمة والأجهزة القضائية، وهذا يستدعي إنشاء قدرة النظام القضائي وتدعيمها وإشراك المجتمعات في مراقبة الجهاز القضائي.
- عدم إنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

2 - التحديات والمعوقات التي تواجه تقديم المساعدة الإنسانية:

- تسييس المساعدات الإنسانية لصالح الدول والمنظمات المانحة، أو لصالح أفراد أو جهات معينة.
- عدم وجود خطط عامة لتقديم المساعدات الإنسانية يشترك في إعدادها جميع الأطراف المعنية.
- قلة دراسات التقييم المسحية التي تُجرى عن حالات المساعدات الإنسانية وضعفها.
- عدم تحديث البيانات الإحصائية للحالات التي تحتاج إلى المساعدات الإنسانية أو التي تلقت المساعدات الإنسانية، هذه البيانات ستسهل عمليات التنسيق وتحديد التدخلات للمنظمات والجهات المانحة.
- عَدُّ المساعدات الإنسانية من قبيل إسقاط الواجب لدى الجهات الرسمية المعنية ولدى المنظمات والجهات المانحة، أي الاعتماد على ضخ المساعدات فقط؛ وهذا بدوره أوجد ازدواجية وتكراراً في تقديم المساعدات لأفراد أو مناطق على حساب مناطق أخرى.
- ضعف التنسيق بين الجهات الرسمية وبين المنظمات الدولية والجهات المانحة من جهة، وبين المنظمات الدولية والجهات المانحة نفسها من جهة أخرى.
- اقتصار تقديم المساعدات الإنسانية على المواد الغذائية الأساسية والمواد العينية، وإغفال مجالات مهمة لتقديم المساعدات الإنسانية مثل الجانب الصحي ورعاية الأمومة والطفولة وسوء التغذية وتراكم الإيجارات وانقطاع الرواتب... إلخ، أي أنه لا بد من التوسع في نوعية المساعدات، إضافة إلى تقديم مساعدات نقدية.
- التركيز على تقديم المساعدات للنازحين، وترك المتأثرين نحو: الفقراء، المهمشين، محدودي الدخل، المستأجرين ممن انقطعت رواتبهم، المناطق التي آوت النازحين، النساء المعيلات للأسر، ذوي الاحتياجات الخاصة.
- لا يزال الوضع الأمني في بعض الأماكن المتأثرة في الصراع متوتراً، ومن ثمَّ هناك صعوبة في توصيل المساعدات الإنسانية إليها.

- مطامع بعض الأفراد في القطاع الرسمي المعني بالحصول على جزء كبير من هذه المساعدات، أو عرقلة مساعي الجهات المانحة بطلبات تَحُولُ دون قيامها بواجبها الإنساني كما يجب.

3- التحديات والمعوقات في الجانب الاقتصادي:

- احتياج إعادة الإعمار إلى ميزانية ضخمة يفتقر إليها اليمن في الوضع الراهن.
- استمرار الحصار الاقتصادي على اليمن الذي أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام.
- يعد اقتصاد اليمن من الاقتصاديات الهشة الذي يركز على الاستثمارات قصيرة الأجل، كما يعتمد على الاستيراد وعلى إيرادات المشتقات النفطية.
- عدم إتاحة الفرصة للمستثمرين من الداخل أو الخارج للاستثمار في الأنشطة الاقتصادية والسياحية المختلفة.
- انقسام النظام والسياسات المالية لليمن من خلال وجود بنكين مركزيين، وهذا بدوره أدى إلى ازدواج بعض الإجراءات المالية مثل عملية دفع الرواتب والضرائب والجمارك، إضافة إلى مضاعفة الخسائر المالية، وإنشاء عملة جديدة.
- طبع العملة بدون غطاء من الذهب قد أدى إلى تدهور أسعارها، وهذا بدوره يُصعِّب عملية استعادة مركز العملة.
- تدمير الكثير من البنى الاقتصادية الخاصة والعامة، مثل الموانئ والمصانع وغيرها، التي تحتاج إلى مبالغ ضخمة لإعادة إعمارها.
- ارتفاع نسبة البطالة.

4- التحديات والمعوقات في الجانب الإداري لإعادة الإعمار:

- ضعف الخبرات في عمليات الإدارة والتخطيط والتنسيق لإعادة الإعمار لدى الجهات الرسمية.
- اعتماد التخطيط أحادي الجانب لإعادة الإعمار دون إشراك بقية الجهات الشريكة في ذلك.

- الاعتماد على التخطيط القصير المدى، وعلى الإحلال دون الأخذ بمنظور التطوير، في إعادة الإعمار.
- الاعتماد على المركزية في إعادة الإعمار.

5- التحديات والمعوقات في الجانب الاجتماعي:

أ. معوقات التنمية الاجتماعية:

تواجه التنمية الاجتماعية جملة من المعوقات التي تَحُول دون تحقيق أهدافها الرئيسة والفرعية، شأنها في ذلك شأن كل الجوانب التنموية الأخرى، ومن تلك المعوقات:

- معوقات اقتصادية: عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي، فضلاً عن تأثير الاقتصاد العالمي، وندرة الموارد، حيث يعد هذا الجانب من المعوقات الأساسية للتنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة.
- معوقات ثقافية: تتمثل في الموروثات الاجتماعية البالية التي تعيق أي تطور، وتقف في وجه الحداثة والازدهار.
- معوقات إدارية: هي مجموعة من المشاكل التنموية والإدارية لدى صناع القرار التي تعيق العمل في هذا الجانب.
- معوقات تخطيطية: تتمثل في عدم مشاركة الموظفين في عملية التخطيط التنموي، حيث إنّ الخطط تصل إلى مرحلة التنفيذ بأسلوب بيروقراطي دون السماح بمناقشتها وتعديلها إذا أمكن ذلك، فضلاً عن ضعف الثقافة التخطيطية لدى القائمين على العمل التنموي.

معوقات سياسية: تتمثل في ضعف الحرية السياسية، وضعف القدرة على اتخاذ القرار.

- معوقات تقنية وتكنولوجية: تتمثل في المستوى التقني والتقدم التكنولوجي في البلد.

ب. مظاهر ضعف التنمية الاجتماعية:

- تدهور الأحوال والبيئات الاجتماعية، وزيادة الطبقية، وانخفاض معدل الاستثمار.
- زيادة الرغبة لدى المواطنين -خاصة الشباب- في الهجرة، وازدياد مشاكل المواصلات والازدحام والجرائم.
- ارتفاع واضح في معدلات الفقر المدقع نتيجة لازدياد عدد العاطلين عن العمل.
- ارتفاع عجز الموازنات، والاعتماد على المعونات والمنح المالية الخارجية.
- تأثير الصراعات والحروب على النسيج المجتمعي؛ فقد أثارت النزعات القبلية والطائفية والمناطقية، مما يستوجب الكثير من الجهد والوقت لحلحلة هذه المشاكل.
- ضعف ثقافة إشراك المجتمعات المحلية في عملية إعادة الإعمار، رغم أن المجتمع هو المعني بإعادة الإعمار وبنجاح هذه العملية أو فشلها.

- تهميش حق المرأة في العمليات التنموية المختلفة وأدوارها في: تحقيق السلام، المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التعليم، الرعاية الصحية.
- تسرب عدد كبير من الطلاب من التعليم.
- ضعف الخدمات والرعاية الصحية المقدمة من منشآت القطاع الصحي.
- تهدم بعض المنشآت الصحية والتعليمية وتضررها، إضافة إلى احتياج الكثير منها إلى الصيانة العاجلة بسبب إهمال صيانتها خلال فترة الصراعات.
- تعويض المتضررين، مثل مالكي الأراضي أو المباني والنازحين وغيرهم.
- تهدم الكثير من المعالم التاريخية والثقافية، التي تستدعي مبالغَ مالية كبيرة للقيام بإعادة ترميمها.

5 - التحديات والمعوقات لإعادة إعمار البنية التحتية:

- دمار أغلب مرافق البنية التحتية التي تحتاج إلى إعادة إعمارها بشكل كلي أو جزئي.
- احتياج مرافق البنية التحتية الحالية إلى أعمال صيانة كبيرة نتيجة إهمالها أثناء فترة الصراع، وهذا من شأنه أن يرفع من فاتورة إعادة الإعمار.
- قِدَمُ بعض البنى التحتية واحتياجها إلى تطوير مما يزيد من حجم التكلفة؛ فمن غير المنطقي أن يتم إعادة إعمار ما هو غير مجدٍ -مثل الطرقات الضيقة- وتجاهل ما هو أهم. لذلك؛ لا بد من التوجه إلى صيانة البنى التحتية القديمة والمهترئة أو إعادة إعمارها من جديد بشكل تطويري يفي بالاحتياج.
- الاحتفاظ بالهوية التاريخية لليمن؛ فهناك مبانٍ ومعالم أثرية تحتاج إلى إعادة الإعمار وحفاظٍ على هويتها التاريخية، مثل المباني التاريخية في صنعاء القديمة.

ثانياً: محاور متطلبات إعادة الإعمار في اليمن:

تتطلب إعادة الإعمار في اليمن التدخل بشكل متزامن لجميع المحاور الخاصة بإعادة الإعمار؛ فلا يمكن إحداث إعمار من خلال التدخل فقط في بعض القطاعات وترك بعضها الآخر؛ لذلك تتطلب العملية تظافر جميع الجهود المحلية والدولية.

المحور الأول: متطلبات إعادة الإعمار في جانب الأمن والأمان:

نعيش اليوم في عالم غير آمن، لا سيما الدول النامية بما في فيها دولة اليمن. إنما طبيعة تجعلنا بحاجة ضرورية لوجود الأمن في مختلف مجالات الحياة؛ لأنه من مقوماتها الأساس. إن وجود الأمن يوفر سبل العيش للمواطنين – لا سيما الفقراء وغيرهم من الفئات الضعيفة الذين يعانون من الخوف من العنف وفقدان

ممتلكاتهم- ويسهل وصولهم إلى الخدمات، ويمكنهم من ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بحرية مكفولة. علاوة على ذلك، يمثل انعدام الأمن تحدياً رئيساً للتنمية في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات.

كما أن للأمن تأثيراً مباشراً على نمو الاستثمار الاجتماعي ورأس المال البشري والمؤسسات العامة وتوزيع الموارد، وقد يسبب غيابه ضرراً بالغاً برأس المال البشري والاجتماعي؛ حيث تتجلى آثارها في الأضرار الجسدية والنفسية، والهجرة، وتدهور مستويات المعيشة، وانقطاع الخدمات العامة؛ فانعدام الأمن يضعف شرعية المؤسسات ويؤدي إلى استفحال الفساد، لأن ضعف أداء قطاعات الأمن يفقد ثقة المجتمع الضرورية جداً للازدهار المستدام ويبقى الرفاه بعيد المنال.

إضافة إلى ذلك، تحدث في كثير من الأحيان انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتستمر النزاعات عبر الحدود وتنشب الصراعات لتكون مخاطر فورية، وتعيش الفئات الضعيفة في خوف، وتتآكل المؤسسات، ويدفع الخوف المستثمرين بعيداً، ويجني قلةٌ من أصحاب الامتيازات ثمار المحسوبية والقمع، ويُمنع الكثيرون من التطور (The SSR United nation Perspective).

وبحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في التقرير لعام 2005 الذي شدد على أن التنمية طويلة الأجل تتطلب الأمن للحد من الفقر وتسهيل الازدهار. ويشير التقرير إلى أن إصلاح قطاع الأمن يعد عاملاً حاسماً لتنفيذ عمليات حفظ السلام، وللإنعاش المبكر، ولبناء السلام المستدام والتنمية طويلة الأجل؛ لذا صارت العلاقة بين الأمن والتنمية معترفٌ بها الآن على نطاق واسع، فإصلاح قطاع الأمن -لا سيما في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات- يسمح ببيئة مواتية للنمو السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وتشير الدراسة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي «مسارات من أجل السلام: نُهُج شاملة لمنع النزاعات العنيفة" إلى أن مؤسسات الأمن والعدالة التي تعمل بشكل عادل ومتسق مع سيادة القانون ضرورية لمنع العنف والحفاظ على السلام؛ ولهذه الأسباب ظهر الأمن والتنمية بشكل متزايد كونها مترابطة بشكل وثيق (عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: إصلاح القطاع الأمني ، د. ت).

أ. إعادة إصلاح قطاع الأمن في اليمن:

يُعد إعادة بناء قطاع الأمن من أهم الشروط الأساسية والمهمة لإعادة الثقة بين جميع شرائح المجتمع المختلفة بعد أي صراع ، لذا تصبح عملية إعادة بناء المؤسسات الأمنية قضية رئيسة في مختلف المجتمعات التي عانت من الحروب والصراعات،

فتوفير الأمن للشعب هو حقٌ سيادي ومسؤولية أي حكومة، وكما نعلم أن العديد من الدول العربية قد عانت –ولا تزال– من العديد من الصراعات والنزاعات، وقد مرت اليمن بمراحل كثيرة من الصراعات والنزاعات الأهلية؛ لذا عند القيام بإعادة بناء الأمن في اليمن، يجب الأخذ بعين الاهتمام تغيير دور المؤسسات الأمنية. ومن ناحية أخرى، لابد أن يشمل إعادة الإعمار العودة إلى السلام من خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (تقرير إعادة بناء الأمن في المجتمعات المجزأة، التحضير لمرحلة ما بعد الصراع في العراق وليبيا وسوريا واليمن، مبادرة الإصلاح العرب).

ما من شك أن إعادة بناء الأمن في اليمن لمرحلة ما بعد الصراع يرتكز بشكل رئيس على أمن أفراد المجتمع وسلامتهم؛ فالأمن البشري «مفهوم أمني متعدد الأبعاد يتجاوز المفهوم التقليدي لأمن الدولة، فهو يشمل الحق في الاشتراك مشاركة كاملة في عملية الحكم والحق في التنمية المتكافئة، فضلا عن الحق في الوصول إلى الموارد والضروريات الأساسية للحياة، والحق في الحماية من الفقر والحق في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة، والحق في الحماية من التهميش على أساس المساواة بين الجنسين والحماية من الكوارث الطبيعية، فضلا عن تدهور البيئية والمنظومة الإيكولوجية، ومن ثم فإن هدف إطار الأمن البشري هو حماية الأفراد والعائلات والمجتمعات والحياة والقومية للدولة من حيث الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية» (المجلس التنفيذي: جامبيا، 2006).

إن الهدف من إحلال الأمن في عملية إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات هو توفير بيئة آمنة وسالمة للدولة المتضررة ولسكانها، وذلك من خلال إعادة تنظيم هيكل الدولة بما في ذلك عناصر الدولة القانونية المحددة بأنها سيطرة الدولة المسؤولة على الأرض، ووسائل السفر، وضمان سلامة السكان.

ولا بد أن تعزز الأنشطةُ المتصلة بالأمن تدعيمَ قوات دفاعية وأمنية قديرة ومسؤولة ومحترفة، تعمل تحت إشراف مسؤولين مدنيين، ومن ثم فإن السياسة تعني الأطر القانونية وتحسين القدرة التعبوية وإشراك المجتمع المدني في المشاورات والمساهمة في قطاع الأمن لتطويره وتنميته.

ب. متطلبات إعادة الإعمار في جانب نظام الحكم السليم والتحول السياسي:

تعاني نصف البلدان العربية –على الأقل حالياً– من نزاعات مسلحة داخلية، وإن بدرجات متفاوتة، بينما يواجه النصف الآخر آثار الجوار والتداعيات غير المباشرة، ما يحول دون تمتع المواطنين بحقهم الأساسي في حياة خالية من الخوف

والعوز. وقد تسببت هذه النزاعات في خسائر فادحة في الأرواح، ونزوح ما يزيد على (22) مليونَ شخصٍ، وتعطّل سبل العيش بشكلٍ حاد.

ولعلّ أبرز تبعات هذه النزاعات تراجعُ مستوى المعيشة، وتبديدُ القدرة على عيش حياة كريمة، وتقويضُ فرص تحقيق التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى الآثار البعيدة المدى التي خلفتها خسارة الأرواح البشرية والفرص الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن ذلك؛ فقد أدت النزاعات إلى تقويض أركان المؤسسات، وتفكك الأواصر المجتمعية؛ ولهذه الأسباب، أصبح السلامُ عنصراً أساسياً في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المتفق عليها عالمياً وفي أهدافها التي تتضمنها.

تعد اليمن إحدى الدول العربية التي تأثرت بموجة ما يسمى ثورات الربيع العربي الذي خرج منه الدول بتسويات هشة واقتسام للسلطة أدت في نهايتها إلى نشوب نزاعات؛ لذلك لابد أن يسعى الجميع -بمن فيهم المجتمع الدولي- إلى إحلال السلام ويجب على اليمنيين بعد الصراع، تحديد القضايا ذات الأولوية التي ينبغي أن يتناولها نهج الحوكمة المراعي لظروف النزاع، وكذلك تحديد الآلية والعوامل الكفيلة بتحقيقٍ السلام لإحداث التحوّلات اللازمة للخروج من النزاع، بدءاً بمنع نشوبه ومروراً بعمليات التحوّل ووصولاً إلى بناء السلام، بما في ذلك المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية لإرساء السلام والتماسك الاجتماعي ومناهضة التطرف والنهوض وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ومع اختلاف الأولويات وأشكالٍ التدخلات من نزاع لآخر ومن بلد لآخر، تبقى الإصلاحات المؤسسية عنصراً أساساً في التصدي للمظالم التي تسبب اندلاع النزاع، ومن ثم وضع حد نهائي للعنف، وقد تم تحديد هذه الإصلاحات بما يلي:

1 . الحوكمة:

يعرف جون تيلر الحوكمة الجيدة بأنها «عدم انحياز المؤسسات التي تمارس سلطة الحكم»، وهذا يعني أن تحظى بقبول شعبي وأن تتبع أسلوب الحوكمة الرشيدة، كما يعرفها البنك الدولي بأنها « التقاليد والمؤسسات التي تمارس السلطة من خلالها في بلد ما ضمن عدة معايير منها:

- تحديد آلية اختيار الحكومات واستبدالها.
- صياغة السياسات الفعالة وتنفيذها.
- احترام المواطنين ومسؤولي الدولة للمؤسسات التي تيسر التفاعل الاقتصادي والاجتماعي.

- احترام سيادة القانون.
- مكافحة الفساد.
- قبول المساءلة والرقابة المجتمعية.
- تعزيز مفهوم الديمقراطية والمواطنة.
- سيادة مبدأ الشفافية، والاستجابة، والفعالية، والكفاءة، والإنصاف، والشمول، والتوافق.
- تمثيل المجموعات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

2 . إرساء مبدأ الدولة المدنية:

تعرف العلوم السياسية الدولة المدنية بأنه القدرة على الحصول على الحكم بعد تحقيق حقوق المواطن وتوطيدها من دون اللجوء إلى استخدام القوة أو العنف، وفي المعنى السياسي تعني الحق في الحكم. وتتمثل أهمية الشرعية في كونها مسألة حيوية في مرحلة بناء الدولة من حيث تحديدها لهيكلية وإجراءات الوكالات والحكومات والمؤسسات الأخرى التي تشكل الدولة، ولا يمكن الحصول على النظام السياسي بطريقة مستدامة من خلال العنف والإكراه. وهي تعد من التحديات التي تواجه الحوكمة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو البلدان المتضررة من النزاعات.

وتعد مبادئ الدولة المدنية من العوامل التي يجب مراعاتها بعد الصراع وإحلال السلام، إذ يتحقق من خلالها عدد من الأمور، منها:

← تأسيس نظام حكم الدولة المدنية انطلاقًا من القبول بدل الإكراه، لينتقل المجتمع من حالة النزاع إلى حالة من الحكم السلمي والتعايش.
← إعادة تقاسم السلطة، وإعادة توزيع الثروات الاقتصادية، وتأمين الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية.
← قبول المجتمع للقيادات والسلطة من خلال نظام شفاف يضمن حقق المواطن وسيادة الوطن.
← الموازنة بين السلطة والقوة.
← وجود قبول بالحق الشرعي لحيازة القوة تسمح بإرساء علاقات طويلة الأمد بين القوة الحاكمة وبين الشعب.
← توسيع نطاق الوصول إلى السلطة.
← تحسين تمثيل جميع الفئات مع تعزيز حقوق الأقليات.
← صيانة الحقوق والحريات.
← استثمار الموارد والأموال في تحقيق التنمية لصالح أفراد المجتمع بشكل عادل للجميع.

المحور الثاني: متطلبات إعادة الإعمار في جانب المساعدات الإنسانية:

تمثل المساعدات الإنسانية مجموعة من الإجراءات المتكاملة المنسقة من أجل حماية الحياة واستمرارها، والحفاظ على الكرامة الإنسانية، وضمان حماية المدنيين، ومساعدة عودة النازحين ودمجهم، والمساعدة في إنعاش النشاط الاجتماعي والاقتصادي، ومعالجة ظاهرة انعدام الأمن الغذائي التي تعد من أكثر التحديات الإنسانية إلحاحاً في اليمن؛ فقد أصبح شبح المجاعة يهدد (12) مليونَ يمنيٍّ وفقًا لمجموعة من تقارير منظمات المجتمع الدولي، إضافة إلى انتشار الأوبئة، مثل حمى الضنك وشيكونغونيا (المكرفس) والكوليرا، فضلاً عن دمار البنية التحتية مما عطل خدمات المرافق الصحية.

وقد حدد تقرير منظمة اليونيسف عن اليمن لعام 2019-2018 الاحتياجات الملحة الصادرة في الإحصائيات العامة على النحو الآتي (المراجعة الشاملة للاحتياجات الإنسانية لليمن 2019م):

- احتياج (12.3) مليونَ طفل و(1,24) مليون شخص بالغ إلى مساعدات إنسانية.
- بلغ عدد النازحين من الأطفال (1,71) مليونَ طفل.
- بلغ عدد الأطفال المحتاجين لمساعدة في مجال التعليم (4,7) مليونَ طفل.
- بلغ عدد الأطفال ممن هم دون الخامسة والمصابون بسوء تغذية الحاد الوخيم حوالي (360,000) طفل.
- هناك أكثر من (17.8) مليونَ شخصٍ بحاجة إلى مساعدة في مجال المياه والإصحاح البيئي.
- هناك (19.7) مليونَ شخصٍ بحاجة إلى الرعاية الصحية الأساسية.

ومن خلال التقرير الصادر من منظمة الاوتشا في العام 2020م تبين أن اليمن لا تزال تعيش أسوأ أزمة إنسانية في العالم؛ حيث ترك الأثر التراكمي الناجم عن أكثر من خمس سنوات من النزاع والتدهور الاقتصادي وانهيار المؤسسات حوالي (24) مليونَ شخص، أي أن حوالي (80 %) من السكان بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية من فيروس كورونا المستجد وفق التصنيفات الآتية:

- المحتاجون: (24.1) مليونَ شخص.
- الأشد احتياجًا: (14.3) مليونَ شخص.
- النازحون: (3.65) مليونَ شخصٍ.

ومما سبق يتضح أنه لا بد من تقييم الاحتياجات الملحة والطارئة من خلال المسح الدقيق لجميع المناطق المتضررة، وتحديد الاحتياجات الأساسية ومستوى المساعدات ونوعها التي يحتاجها السكان المتأثرون بكارثة الصراعات المستمرة، لتتمكن الجهات المعنية من توفير هذه الاحتياجات الإنسانية، وهي تشمل مقومات الحياة كالطعام والماء والدواء، إضافة إلى السكن والخدمات الأساسية كالكهرباء والمواصلات، والخدمات التعليمية والمدارس والمرافق الصحية. ومن هنا لا بد أن تكون المعلومات التي يتم جمعها دقيقة وحيادية بعيدة عن التسييس والانخراط مع أي جهة سياسية، لتساعد بتقديم المساعدات الملائمة والأكثر إلحاحاً وبشكل فعلي لجميع أفراد المجتمع على حد سواء.

ويمكن أن توفر هذه الأنشطة ترابطاً بين مراحل الطوارئ والعودة إلى الحالة الطبيعية وإعادة البناء والإعمار في الوقت الذي يكون فيه التركيز على إنقاذ الحياة بشكل عاجل، ومن ثمَّ من المهم أن ترتبط المساعدات الإنسانية بالمراحل التالية لعملية إعادة البناء والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، فمن شأن هذا الربط أن يعزز تسريع إجراءات التنمية الرئيسة خلال مرحلة العودة إلى الحياة الطبيعية.

المحور الثالث: متطلبات إعادة الإعمار في الجانب الاقتصادي في اليمن:

الاقتصاد هو محور كل الأزمات؛ فبسببه تندلع الحروب وتنهار الدول إذ تتصارع الأطراف بشكل أساس على الموارد الاقتصادية نظراً للهيمنة الدائمة لرأس المال في كل الجوانب لا سيما سياسيًا، ونتيجة لذلك ترتبط خطط إعادة الإعمار ارتباطاً وثيقاً بالعامل الاقتصادي، ليس لأنه أحد أسباب نشوب الصراعات وحسب؛ وإنما لأنه أهم جوانب إعادة الإعمار من جهة وسببٌ في نجاح إعادة الإعمار من جهة ثانية.

لقد تأثر الوضع في اليمن على مستوى كل الجوانب، وتأثر النسيج الاقتصادي في اليمن نتيجة الحروب والأزمات التي يمر بها فقد حدثت أضرار بالغة أدت إلى تدمير كلي للاقتصاد فتأثرت المشاريع الخاصة والصناعة وتضرر وتعطلت الحركة التجارية، ومن ثم فهذا كله أدى إلى نقص التمويل على المستوى الفردي والمستوى العام، في وقت تزداد فيه الحاجة إلى التمويل خاصة لغرض إعادة الإعمار (زغيب، 2012).

1 - الوضع الاقتصادي في اليمن:

مرت اليمن عبر الحقب التاريخية لم تعرف فيها استقراراً، غير أن الأزمة الحالية هي الأشد فتكاً بالإنسان وبالاقتصاد اليمني؛ فقد انهار النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات الاقتصادية تقريبًا لا سيما قطاع النفط الذي يعاني من الحصار واحتكار سوقه إذ يعتمد عليه اليمن كثيراً في دعم الاقتصاد وفي تغطية النفقات الجارية والاستثمارية للدولة. كما تراجعت إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية بشكل كبير نتيجة لانهيار البنية التحتية في القطاع الصحي والتعليمي. والملاحظ في التقارير التي تصدر من القطاعات الرسمية وغير الرسمية تراجع حجم الواردات وقلتها بدرجة كبيرة، وانخفاض إنتاج النفط - المصدر الرئيس للإيرادات الرسمية- انخفاضًا حادًا في أعقاب انتفاضة 1102م، بسب ارتفاع عمليات التخريب في حقول النفط وبسبب استمرار الصراعات التي اندلعت في مارس 1102م، فانكمش الاقتصاد انكماشًا ملحوظًا عامي 5102 و6102 بنسبة (1.82 %) و(4.2 %) على التوالي.

وفي التقرير الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين أن عددًا من الشركات قد أوقفت عملياتها، بما في ذلك (53 %) من الشركات الخدمية و(92 %) من المؤسسات الصناعية و(02 %) من الشركات التجارية. وأدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة المرتفع أساساً في اليمن. وفي وجود الصراعات وأثرها على القطاعات الأخرى -على سبيل المثال: الخدمات الاجتماعية والزراعة ومصائد الأسماك والماشية والتجارة والصناعة والنظام المصرفي- ساءت أحوال اليمنيين المعيشية، وبلغ معدل التضخم (93%) عام 5102م، ومن المتوقع أن يرتفع أكثر مع استمرار ضعف أداء المالية العامة، واتساع عجز الموازنة، وتوقف التمويل الأجنبي للموازنة إلى حد كبير نتيجة لتعليق كثير من شركاء التنمية مشاركاتهم.

وفي جانب النفقات الجارية تم خفض الأجور والمرتبات استجابة لانخفاض أسعار النفط وتناقص الموازنات المالية للحكومة، إلى جانب إجراء خفض كبير في إعانات الدعم بنسبة (8 %) من إجمالي الناتج المحلي في عام 1102 إلى أقل من (1 %) في عام 5102م.

وقد كانت الاستثمارات العامة منخفضة قبل عام 1102م ثم توقفت بعد ذلك إلى أقل من (2 %) من إجمالي الناتج المحلي عام 6102م، كما يلاحظ تدهور العملة اليمنية بصورة كبيرة؛ وذلك عائد إلى شحة المصادر الاقتصادية في اليمن وغياب الرقابة المصرفية على سعر الصرف وعدم التقيد بأسعار صرف البنك

المركزي اليمني وانتشار السوق السوداء لبيع العملة، فضلاً عن الضغوط نتيجة فقدان العائدات النفطية وغياب التمويل الأجنبي، ومن ثم انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي إلى أقل من ملياري دولار في أواخر عام 5102 -قيمة شهرين من الواردات.

وفي فبراير 6102م أوقف المصرف المركزي دعم الواردات بسعر الصرف الرسمي باستثناء القمح والأرز، وأسفر اعتماد الحكومة على تمويل البنك المركزي -بسبب عجز الموازنة- عن ارتفاع معدل التضخم وزيادة أرصدة الدين المحلي نحو (81%) من إجمالي الناتج المحلي إلى نحو (35%) من إجمالي الناتج المحلي في 6102 (المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ البنك الدولي، 7102: 33).

أما الإنتاج الزراعي في اليمن فقد انخفض بشكل كبير نتيجة للحصار وشح المواد النفطية، وكذا لارتفاع ظاهرة النزوح من الريف إلى الحضر وغياب التسويق للمنتجات الزراعية؛ كل ذلك بسبب اشتداد الصراع في اليمن واحتياج المواطن اليمني إلى سد قوته اليومي، ومن هنا نلاحظ انخفاض الغلات إلى (24%) عما كانت عليه قبل الحرب (دي مويار؛ وآخرون، 9102).

2 - النزاعات وآثرها على قدرة رأس المال البشري:

تؤدي النزاعات والصراعات والحروب إلى تدهور عجلة التنمية الاقتصادية وتدمير آليات إعادة التوزيع في المستويات المختلفة لشرائح المجتمع، وتكبر شريحة الفقر كلما اشتدت الصراعات في المجتمع وطال أمدها مما يؤدي إلى حصر المجتمع في طبقتين، طبقة مترفة وأخرى فقيرة؛ فالنزاع الذي يستمر لمدة سبع سنوات يقلل الدخل بنسبة (51%)، ويزيد الفقر بنسبة (03%).

وعلى مستوى الأُسَر يمكن أن يؤدي النزاع إلى خسارة رأس المال المادي والبشري، وقد تتعرض المنازل والأراضي والماشية وغيرها من الأصول الإنتاجية للسرقة والتدمير، فيما يؤدي الموت والإصابة والعجز والصدمات النفسية التي يتعرض لها أفراد الأسرة إلى انخفاض الدخل، في حين ترتفع أسعار المواد الغذائية مما يجعل العديد من الأسر تعاني أو تكون غير قادرة على شراء السلع الأساسية. ويمكن لهذه الخسائر -إلى جانب التأثيرات الناجمة عن الصراعات في الأسواق ورأس المال البشري- أن تجعل البلدان في حالة فقر مزمن وهيكلي.

أدى النزاع في اليمن إلى تفاقم مستويات الفقر المرتفعة سلفًا؛ فبحلول خريف عام 5102م تبين أن (54%) من اليمنيين قد فقدوا مصادر دخلهم الرئيس، ولم يتلق موظفو القطاع العام رواتب كاملة ومنتظمة منذ خريف 6102م، مما تسبب في النهاية انخفاضاً في مستوى الدخل وأضر بقطاعات حيوية كالصحة والتعليم.

وفي عام 7102م كان (84%) من السكان يعيشون على أقل من (09.1) دولاراً أمريكياً في اليوم الواحد، (كانت النسبة (03%) في عام 5102م)، و(5.87%) من السكان يعيشون على (02.3) دولاراً أمريكياً (كانت النسبة (6.56%) في عام 5102م) (دي مويار؛ وآخرون، 9102).

مما سبق يتبين أن الحروب تؤثر في النسيج لدرجة حدوث تدمير كلي للاقتصاد، فتتأثر المشاريع الخاصة والعامة، وتتعطل الحركات التجارية والأنشطة الصناعية والزراعية، ومن ثم يصبح التمويل ناقصًا على المستوى الفردي وعلى المستوى العام، في وقت تزداد فيه الحاجة إلى التمويل لغرض إعادة الإعمار بالذات. ولا مجال للحديث هنا عن خطة الإعمار دون توفير وسائل التمويل اللازمة لبدء مشروعات إعادة الإعمار واستمرارها؛ ولذلك فإن البحث في مصادر التمويل هو أحد المدخلات الهامة التي يتطرق إليها البعد الاقتصادي، سواء كان هذا التمويل حكوميًا أو غيرَ حكومي، وسواء كان تمويلاً محلياً أو من المجتمع الدولي بجميع هيئاته.

وبالنسبة لقطاع السكن وإعادة بناء المدن، فإن من الأولويات ترميم المدن والبيوت المهدمة وإعادة بنائها، وربطها بالخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي، وبناء مساكن جديدة لاستيعاب النازحين، ويأتي بعد ذلك إعادة تأهيل البنية التحتية للمناطق العشوائية.

أما قطاع الصناعة؛ فمن المهم أولاً ترميم المصانع التي تعرضت للتدمير في فترة النزاعات والصراعات وإعادة تأهيلها وبنائها، وتشجيع الصناعات كثيفة العمالة وكل الصناعات التي تعزز الترابط بينها وبين الزراعة التي تعتمد عليها الصناعات اللازمة لإعادة الإعمار. فمن الصناعات ذات الأولوية الصناعات التقليدية والمنسوجات المحلية والصناعات الغذائية وصناعات مواد البناء وصناعات أدوات الري الحديث والآلات الزراعية.

وبالنسبة لقطاع النقل لا بد من الاهتمام بمشاريع الطرق الرئيسة والفرعية في المدن، والطرق الطويلة التي تربط المدن ببعضها لا سيما تلك التي تدمرت أثناء الصراعات، لأنها تساعد على إعادة توحيد الاقتصاد وربط الأسواق والمشاريع بين المدن وتهيئ لعملية إعادة الإعمار.

أما القطاع المصرفي فتأتي الأولوية فيه من خلال إقامة المؤسسات المالية غير المصرفية لتقديم التمويل طويل الأجل خلال مرحلة التعافي المبكر (تقرير الأولويات الاقتصادية والاجتماعية في إعادة إعمار سورية وفرص لبنان فيها، د.ت).

3 - العوامل المؤثرة في نمو رأس المال البشري:

- جودة رأس المال البشري الناتج مع جودة أنظمة التعليم والتدريب.
- التوزيع الأمثل لرأس المال البشري في سوق العمل.

المحور الرابع: متطلبات الجانب الإداري لعملية إعادة الإعمار في اليمن:

تختلف تجارب إعادة الإعمار من دولة لأخرى، فهناك دول نجحت في ذلك بالاعتماد على النهج المركزي لإعادة الإعمار وأخرى نجحت من خلال الاعتماد على النهج اللامركزي، كما أن هناك دولاً نجحت في إعادة الإعمار باستخدام الأسلوبين معاً، ومن غير الممكن أن يتحقق ذلك دون إشراك القطاع العام وبقية القطاعات الشريكة في التنمية وإعادة الإعمار.

ولكي تتحقق إعادة الإعمار في اليمن وفق سياق أكثر مرونة؛ فلا بد أن تتطلب العملية الابتعاد عن المركزية عبر وحدات أو مؤسسات عامة مستقلة مالياً وإداريا ولو بشكل نسبي، إضافة إلى إسهام القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، مع الإبقاء على وجود الدولة الفاعل في مجالات التخطيط وإعادة البناء وخاصة في مجال التخطيط الحضري (أي التخطيط من الأعلى إلى الأسفل)، وهذا من شأنه إتاحة الفرصة لأن يمارس المجتمع دوراً محورياً في رسم الأطر العامة للتنمية وإعادة البناء من خلال إشراك المجتمعات المحلية لتحقيق مصالحهم الوطنية (أي التخطيط من الأسفل إلى الأعلى). إضافة إلى ذلك؛ فإن هذه العملية تحقق الانسجام والتكامل بين النسيج الوطني الاجتماعي والبيئة الحضرية التنموية (حميد، 2018).

المحور الخامس: متطلبات إعادة الإعمار في الجانب الاجتماعي في اليمن:

التنمية الاجتماعية:

تمثل التنمية الاجتماعية الجانب التنموي الديناميكي الداخلي للدولة، وهو يُعنى بصورة مباشرة بتعزيز التقارب الاجتماعي داخل الدولة بصورة عصرية تواكب ما وصلت إليه الدول الأخرى في هذا الجانب، وبتفعيل دور المواطنين بالانخراط في الحياة الاجتماعية، وتقديم خدمات اجتماعية ذات جودة عالية تتلاءم مع احتياجات المجتمع المحلي بعد دراسته بصورة عميقة عبر التخطيط الاستراتيجي من أجل تحقيق غاية الارتقاء بالحياة.

خصائص التنمية الاجتماعية:

- عملية توسعية: أي أنها لا تقف عند مرحلة معينة؛ بل تتوسع بشكل دائم في سبيل التطور والتقدم.
- عملية شاملة: أي أنها لا تقتصر على جانب واحد، كالجوانب الاقتصادية مثلاً؛ بل تشمل الجوانب السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والعسكرية.
- عملية مترابطة: أي أنّ التنمية ترتبط بالنمو، حيث إنّ التنمية الاجتماعية مرتبطة بصورة مباشرة بالنمو الاقتصادي.

رأس المال الاجتماعي:

يضطلع كل من رأس المال الاجتماعي والعلاقات القائمة على الثقة بدور هام في عملية إعادة الإدماج، وتُظهر بعض الدراسات أن المجتمعات المحلية التي تمتلك رصيداً كافياً من رأس المال الاجتماعي تشهد معدل جرائم أقل، ومستويات أفضل من خدمات الرعاية الصحية والتعليم العالي (هالبرن، 2013).

بيد أن هناك جانبًا سلبيًا لذلك وذلك حين تقوم الجماعات والمنظمات ذات رأس المال الاجتماعي الأكبر بإقصاء غيرها؛ فقد أوضحت دراسة مسحية أجرتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في سوق العمل الأفغانية عام 2013 أن «التشبيك» قد اضطلع بدور قوي في إدماج العائدين إلى سوق العمل عبر الشبكات الشخصية من الأصدقاء والأقارب، وكذلك الشبكات المهنية –كل واحدة في مجالها– للحصول على معلومات عن فرص العمل أو الحصول على وظيفة مباشرة.

وتظهر النتائج أيضًا أن القطاعات ذات الجاذبية في خلق فرص العمل هي القطاعات التي احتاجت إلى مهارات أقل كالبناء وتجارة الجملة والتجزئة والتصنيع؛ حيث يمكن إيجاد عمل بسهولة. وتجدر الإشارة هنا –وفق التقارير والنشرات– إلى أن الآثار قد طالت جميع اليمنيين في كل المجالات، الحياتية والغذائية والصحية وانتشار الأمراض والتسرب المدرسي وتعطيل النظام التعليمي وتوقف الخدمات الأساسية للحياة وانخفاض نصيب الفرد من الدخل ووفاة الكثيرين والنزوح والتهجير.

التكلفة الاجتماعية والإنسانية:

يعد تصاعد الضغوط الديموغرافية من أهم المؤشرات الاجتماعية، وُيعبَر عنها بارتفاع كثافة السكان في الدولة، وانخفاض نصيب الأفراد في المجتمع من الاحتياجات الأساسية، وتزايد حركة اللاجئين بشكل كبير إلى خارج الدولة، أو

تهجير عدد من السكان داخل الدولة بشكل قسري، وتزايد ظاهرة هجرة العقول والكفاءات الوطنية.

ووفقاً لمؤشر تقرير الدول الهشة لعام 2020، فقد جاء فيه أن اليمن يقع في المركز الأول وللعام الثاني على التوالي ليكون البلد الأكثر هشاشة على مستوى دول العالم من بين (178) دولة شملها التقرير، وبمجموع نقاط بلغ (112,4)؛ وذلك راجع بطبيعة الحال إلى الظروف غير المستقرة التي تعيشها اليمن، وما نتج عنها من كوارث إنسانية واقتصادية واجتماعية كما هو موضح في الجدول أدناه (تقرير مؤشر الدول الهشة، 2020):

جدول رقم (1): يوضح ترتيب اليمن بين الدول الهشة في العالم

البيان/السنوات	الترتيب على مستوى العالم	قيمة المؤشر
2020	1	112.4
2019	1	113.5
2018	3	112.7
2017	4	111.1
2016	4	111.5
2015	7	108.2
2014	8	105.4

يتبين من الجدول السابق تراجع ترتيب اليمن من المركز (8) في العام 2014 إلى المركز (1) في العام 2020، نتيجة للظروف السيئة وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها اليمن التي أدت إلى تراجعها في مجموع المؤشرات كما هو موضح بالجدول أدناه:

جدول رقم (2) يوضح قيمة مؤشرات وترتيب اليمن بين الدول الهشة في العالم

قيمة مؤشرات التماسك والترابط		
البت في المظالم الاجتماعية	عدم الثقة بالنخب السياسية	الأجهزة الأمنية
9.7	10	9.7
قيمة المؤشرات الاقتصادية		
هجرة العقول والكفاءات	التنمية غير المتكافئة	التراجع الاقتصادي
7	7.8	9.4
قيمة المؤشرات السياسية		
حقوق الإنسان	الخدمات العامة	شرعية الدولة
10	9.5	9.9
قيمة المؤشرات الاجتماعية		
التدخل الخارجي	اللاجئين والنازحين داخلياً	الضغوط الديمغرافية
10	9.7	9.8

يتضح من الجدول السابق أن متوسط جميع المؤشرات قد بلغ (4.9) في العام 2020 مقارنة بـ(4.8) في العام 2014 الناتج عن حصول اليمن على نقاط منخفضة لا سيما في مؤشرات حقوق الإنسان والتدخل الخارجي وعدم الثقة في النخب السياسية، إضافة إلى حصولها على نقاط منخفضة في مؤشر التراجع الاقتصادي.

ونتيجة لتردي الوضع الاجتماعي والإنساني فقد حدثت تكلفة اجتماعية إذ عصفت باليمن أزمة إنسانية تعد من بين الأسوأ إقليميا وعالمياً بسحب تقديرات الأمم المتحدة، ولعل أبرز مؤشراتها ما يلي:

- أن (27.3) مليون شخص، أو أكثر من (80 %) من السكان، في حاجة إلى نوع من المساعدات منهم (4.14) مليون في عوز شديد.
- يقدر أن نحو (40 %) من الأسر اليمنية فقدت مصدر دخلها الرئيس مما أدى إلى زيادة إجمالي معدل الفقر، حيث يتراوح -وفقًا للتقديرات من (71 %) إلى (87.8 %)، وكانت النساء أشد تضرراً من الرجال.

فضلا عن توقف كلي أو جزئي عن دفع المرتبات وعدم انتظام دفعها، وخاصة في المحافظات الشمالية، لحوالي (1.25) مليونَ موظف حكومي –من بينهم الموظفون الحيويون في مجالات الصحة والتعليم وإمدادات المياه-، وقد تسبب هذا في تآكل القوة الشرائية، وأدى إلى تدهور كبير في قدرات المؤسسات الرسمية باليمن للقيام بعملها.

ويشكل هذا الاتساع في رقعة الفقر والمرض عجزًا هيكليًا مقلقًا من شأنه أن يؤثر على تنمية رأس المال البشري على المدى الطويل، كما يبين مؤشر رأس المال البشري أن إنتاجية الطفل المولود اليوم في اليمن ستبلغ (73 %) عندما يكبر، مقارنة مع نسبة إنتاجية كاملة إذا تمتع بقدر كامل من التعليم والصحة الجيدة.

أما معدل الجوع في اليمن حالياً فلم يسبق له مثيل ويسبب معاناة شديدة لملايين اليمنيين، وبالرغم من توفير المساعدات الإنسانية فإن هناك أكثر من (9.15) مليون شخص ينامون جوعى كل يوم.

ويعد معدل سوء التغذية لدى الأطفال في اليمن من أعلى المعدلات في العالم وما يزال الوضع الغذائي يتدهور، وتعاني ثلث الأسر تقريباً من فجوات في أنظمتها الغذائية، وبالكاد لا تستهلك أي أطعمة من البقوليات والخضراوات والفاكهة ومنتجات الألبان واللحوم. أما معدلات سوء التغذية بين النساء والأطفال في اليمن فلا تزال من بين أعلى المعدلات على مستوى العالم؛ حيث تحتاج أكثر من مليون امرأة ومليوني طفل إلى العلاج من سوء التغذية الحاد، ويمثل هذا العدد زيادة بنسبة (75 %) منذ أواخر عام 2015، وهو ما يهدد حياة هؤلاء الأطفال ومستقبلهم. كما أن أقل من (50 %) من المرافق الصحية بالبلاد لا تعمل بشكل كامل، وهي تفتقر إلى الأخصائيين والمعدات والأدوية، فيما تناقصت تغطية التحصينات بنسبة تتراوح من (20 %) إلى (30 %) منذ بدء الصراع.

ولا تتجاوز نسبة السكان المستفيدين من شبكات المياه العامة العاملة جزئيًا (22 %) من سكان المناطق الريفية و(46 %) من سكان المناطق الحضرية. وتبلغ نسبة السكان القادرين على الحصول على مياه شرب آمنة أقل من (55 %). وهناك (63 %) من الفتيات و(42 %) من الفتيان في عمر الدراسة لا ينتظمون في المدارس، فمئات من المدارس قد تعرضت للتدمير، فيما لا يتقاضى أغلب المعلمين رواتبهم منذ 2016.

إن مبادئ المساواة بين الجنسين تستوجب إصلاح المؤسسات بمعنى أن يتم مراجعة مؤسسات الدولة وإعادة هيكلتها بحيث تُحترم حقوق الإنسان والمحافظة على سيادة القانون والخضوع للمساءلة المجتمعية، وضمان وجود مؤسسات قوية وإدارة رشيدة للموارد وتعزيز شرعية الدولة وتوفير نظام اقتصادي واجتماعي (الاوتشا؛ البنك الدولي، 2020-2019).

ويواجه قطاع التعليم العديد من التحديات والمعوقات الناجمة عن الأضرار المادية في مرافق التعليم وعن النزوح القسري والأزمات الاقتصادية الحادة ومشكلة توقف دفع المرتبات وعدم انتظامها، ومن ثم أثرت بشدة على حوالي (46 %) من إجمالي المدارس و(97 %) من إجمالي الطلاب في البلاد؛ فقد تسببت كل تلك الظروف في تقويض جودة التعليم بصورة ملحوظة نتيجة لما يترتب عليها من عدم انتظام دوام المعلمين خلال العام الدراسي وتدهور الحافز المعنوي لهم، وتدريس المنهج الدراسي جزئياً فقط.

واستناداً إلى خطة الاستجابة الإنسانية 2020 فإن (5.5) مليونَ طفل في التعليم الأساسي والثانوي بحاجة إلى المساعدة لضمان استمرار تعليمهم، فيما يشير التقييم متعدد القطاعات للمواقع للعام 2018 إلى أن (43 %) من الأطفال ممن هم في سن الدراسة، في مختلف المجموعات السكانية التي شملها التقييم، لم يلتحقوا بالمدرسة.

تظل قضية التعافي الاقتصادي والسياسي وإعادة إعمار اليمن وبناء السلام المستدام ومعالجة آثار ما خلفته الصراعات على النسيج المجتمعي من أهم القضايا التي ينبغي أن تحتل حيزاً كبيراً من الاهتمام والتفكير والإعداد المبكر ضمن أجندة العمل الرسمية، وفي اهتمام شركاء اليمن الإقليميين والدوليين وكل الفاعلين وتدخلاتهم. وأن يشمل التركيز بشكل كبير على بعض القطاعات الحيوية كونها ترتبط بحياة أفراد المجتمع وبمستقبلهم ومعيشتهم واقتصادهم ومصيرهم وبقائهم، فضلًا عن مستقبل الدولة اليمنية أرضاً وإنساناً؛ فقضية التعافي تعني إعادة تسوية البيئة العامة وتهيئتها بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية، وهي تشمل أيضا إعادة ترميم وبناء ما دمرته سنوات الصراع من البنى التحتية والمقومات المجتمعية والنسيج المجتمعي والتعايش. كما تعني استئناف مسيرة التنمية، وخلق أجواء آمنة ومحفزة لتنمية الاقتصاد، وإيجاد فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة والدخل وتنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى حلحلة التحديات والصعوبات التي خلفتها سنوات الصراع في جسد المجتمع اليمني وهياكله التحتية والمؤسسية والبشرية.

إن عملية التعافي عملية إصلاح واسعة النطاق وإعادة بناء شاملة تشترك فيها كل مكونات المجتمع من مؤسسات حكومية ومؤسسات القطاع الخاص، أو منظمات المجتمع المدني، والمجتمع الدولي وأفراد المجتمع جنباً إلى جنب مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

ومن الأهمية بمكان الإدراك أن هذه الخطوات في هذه المرحلة ليست سوى مقدمات أساسية وتمهيدية لإعداد برنامج شامل للإعمار والتنمية، بعد أن يتم التوصل إلى اتفاق سلام مستدام ينهي حالة التشظي والصراع، ويعيد الأمور إلى نصابها، وينقل اليمن دولة ومجتمعاً إلى مجرى الحياة المفعم بالأمل والتطلع والإنجاز، ويستعيد مساره الصحيح في محيطة الإقليمي والدولي ليكون فاعلاً مع الأسرة الدولية في إرساء أسس الاستقرار والتنمية، ومن ثم فإن عملية الإعمار ترتبط طردياً مع إحلال الاستقرار والسلام في اليمن التي تعد ضرورة ملحة، إلى جانب أهمية تكاتف منظمات المجتمع المدني والسلطة المحلية مع المجتمع الدولي والتنسيق للعمل على تمويل برامج إعادة الإعمار وتنفيذها بعد العمل الجاد على إيقاف الصراعات.

لا بد من التعاطي مع مفهوم إعادة الإعمار لتكون عملية شاملة تأخذ في الحسبان الجانب البنائي المادي، بالإضافة إلى كل ما يرتبط بالنسيج الاجتماعي، وكل ما يستهدف جهود التعافي لجميع أفراد وشرائح المجتمع، وعلى مختلف الاتجاهات الثقافية والاقتصادية والبنية الهيكلية إلى غير ذلك، من منظور شمولي مع التركيز على الجوانب الأخرى، مثل الجانب النفسي والاجتماعي.

ويتوافق هذا المفهوم مع تعريف الأمم المتحدة التي أشارت إلى أن إعادة الإعمار هي عملية غايتها بذل الجهود لتحديد المؤسسات التي من شأنها تعزيز السلام ودعمها، وزيادة الشعور بالثقة لتحقيق الرفاه للأفراد والجماعات، ويتحقق ذلك من خلال الوصول إلى اتفاق إنهاء الحروب التي تشمل: نزع سلاح الأطراف المتنازعة سابقًا، استعادة النظام، إعادة اللاجئين، تعزيز سيادة القانون، البناء المؤسسي.

المحور السادس: متطلبات إعادة الإعمار في جانب المساواة بين الجنسين في اليمن:

كثيراً ما تؤثر حالة النزاع تأثيراً سلبيًا على أدوار الجنسين والعلاقات بينهما؛ ففي حالات كثيرة يقوم النزاع بإيقاف الأدوار التقليدية للجنسين ويسبب في انقسام العائلات وتفتت النسيج الاجتماعي للمجتمع، ويزيد من احتمالات التعرض للأخطار -لا سيما بالنسبة لضحايا الحروب من الرجال والنساء-، ويؤدي إلى إدامة العنف والتعسف ضد الأطفال بما في ذلك الصبية المعرضون للتجنيد القسري في الجيوش وللعمل بالإكراه وللتهريب وللعنف الجنسي، كما أن ذلك يؤدى أيضًا إلى زيادة عدد العائلات التي تكون فيها المرأة هي رب الأسرة.

وتتطلب هذه الظروف أن تكون أنشطة عملية إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات مستجيبة وحساسة لقضايا الجنسين، وأن تكون قائمة على أساس تحليلي على علم بهذه القضايا، فضلاً عن العمل على تلبية احتياجات الفئات المستضعفة.

وبناءً على ذلك، فإنه يتعين أن تكون هناك عناية خاصة بالنساء اللائي يعانين، بالإضافة إلى التفاوتات الجوهرية القائمة حاليا، وللأسف فإن معظم تدخلات إعادة الإعمار تميل إلى تجاهل أو تهميش قضايا المرأة (الاوتشا، البنك الدولي، 2019,2020م).

المحور السابع: متطلبات إعادة الإعمار في جانب البنية التحتية في اليمن:

تمثل الخدمات الصحية وخدمات التعليم والحماية الاجتماعية من الخدمات المساندة التي تدعم بناء الثقة وإعادة الإعمار؛ لذا يعد إنعاشها وتعافيها من أهم الأولويات، فمن حق أفراد المجتمع الوصول إلى نظام صحي لائق.

عانى اليمن على مدى عقود –ولا يزال- من أوضاع صعبة ومستوى معيشي متدنٍ وأنظمة بنى تحتية متدهورة بفعل سياسات مركزية واقتصاد موجه بالنسبة لتوزيع موارد الدولة، فضلاً عما شهدته البلاد في العقدين الأخيرين من أزمات واحتجاجات وحروب وصراعات متعاقبة أدت إلى تدمير البنى التحتية وخروج أجزاء منها عن الخدمة.

لا يحصل معظم اليمنيين اليوم إلا على القليل من الخدمات الأساسية، فيما يعتمد بعضهم على بدائل باهظة الثمن للحصول على خدمات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه، ومن ثم ينبغي العمل على إعادة الخدمات بوصفها أولوية أساسية، وإلى جانب ذلك ينبغي الاهتمام بشكل عاجل بالمشاكل الإدارية لخدمات البنية التحتية المتبقية وإعادة تنظيم هياكل الرقابة والإشراف في القطاعات كلها.

إن أول متطلبات إعادة إعمار البنى التحتية هو الاهتمام بعمل إطار مؤسسي للسياسات والإدارة للحكومة لتكون قادرة على استيعاب وتنفيذ أدوارها الجديدة، خاصة عندما تستعيد سيادتها والقدرة على صنع القرار التي ستكون من أكبر التحديات التي تواجهها في عمليات إعادة الإعمار.

لا شك أن امتلاك اليمن لرأس مال بشري ومؤسسي كبير ووجود يمنيين –في الداخل أو الخارج– على درجة كبيرة من العلم والإصرار على النجاح سيُمكن اليمن من الاستفادة من علمهم وخبراتهم بتقليدهم مناصب رفيعة ومؤثرة، مع ضرورة وضع نُظم للرقابة، وإيجاد توازنات حتى تتأسس مبادئ الشفافية والمساءلة من جديد لنظام حكم أفضل.

ويأتي بعد ذلك الأولويات القطاعية وعلى رأسها تمويل الأمن الغذائي والقطاعات الإرادية المهمة، ثم قطاعات التعليم والصحة وخلق فرص العمل، حيث تُبين تقديرات هذه القطاعات الثلاث التدهور الذي حدث في الخدمات الإنسانية الأساسية وانحدار مستواها عما كانت عليه عام 2008.

تهدف أولويات قطاعي الصحة والتعليم في بادئ الأمر إلى استعادة المؤشرات التي سادت ذلك العام ثم بعد ذلك يبدأ الإصلاح، وهذا يعني بالنسبة للتعليم التركيز على إعادة تجهيز المدارس التي خرجت عن الخدمة لتخفيف الازدحام الحاصل في النظام التعليمي، ومعالجة التسرب من التعليم، ثم الانتباه إلى تحسين نوعية التعليم وتحديث نظامه من حيث رفع كفاءة المعلمين وتطوير البرامج التعليمية وطرق التدريس.

أما في قطاع الصحة فإن التحدي الذي يواجه صناع القرار والعاملين في هذا القطاع والمجتمع المانح، هو الإسراع في وقت قياسي إلى إعادة الخدمات الصحية إلى سابق عهدها المذكورة سابقاً، ثم الشروع في تحويل النظام القائم إلى نظام لا مركزي ونموذج مستدام تتأسس فيه الرعاية الصحية الأولية والوقاية ضد الأمراض.

وبالنسبة لخلق فرص العمل، فإن الهدف هو مجابهة مشاكل البطالة العالية بخلق الفرص قصيرة المدى وتنمية القطاع الخاص من أجل ذلك. ولا يمكن إغفال العديد من القطاعات الحيوية مثل: المياه، الكهرباء، النقل، الزراعة، الموارد المائية والمؤسسات الرسمية؛ فجميعها تُعد بنى تحتية للبلاد وللمجتمع، ولها الأولوية باستعادة مؤشراتها السابقة ثم تحسينها وجعلها بحال أفضل ومستدام.

الفصل الرابع:
آليات إعادة إعمار اليمن

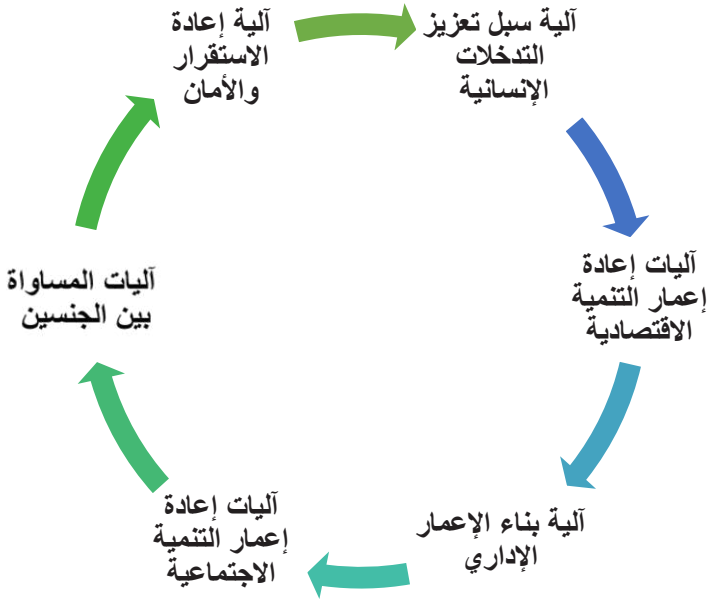

شكل (4): آليات إعادة إعمار اليمن

المصدر: من إعداد الباحثة (وفقاً للإطار النظري)

لا تنمية ولا إعمار بدون سلام؛ فالسلام قاعدة أساسية للنهوض بعجلة التنمية، والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية هي لبنته الأساسية، وفيما يلي مجموعة من آليات إعادة الإعمار وفقًا للتحديات والمتطلبات المحددة سابقاً، وهذه الآليات على النحو الآتي:

أولاً: محور آلية إعادة الاستقرار والأمان:

للوصول للاستقرار والأمان لا غنى عن المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية بالإضافة الى أهمية إعادة صياغة السياسات المتعلقة بالأمن.

أ. المصالحة الوطنية:

هي عملية تسوية تتم بين الأطراف المتنازعة، لتحقيق غاية الوحدة الوطنية لإحراز العدالة والسلم الاجتماعي وبناء الدولة المدنية، والعمل على إعادة ثقة المواطن بمؤسسات الدولة دون التغاضي عن الانتهاكات، ويجب أن تتم وفق قواعد سليمة، ما لم فإنها ستُعدُّ ترحيلاً للمشاكل وليس مصالحة وطنية. ولتحقيق ذلك لابد من توفير عدة معايير، منها:

- إقرار جميع الأطراف بالأخطاء التي اُرتكبت، ومعرفة ما ترتب عليها من أضرار نتيجة تلك الممارسات والعمل على إصلاحها.
- تحديد الأسباب والمسببات والمواقف المعلنة والمصالح والحاجات المخفية لأطراف الصراع التي أدت إلى نشؤ الصراع، إذ يجب النظر إليها من منظور متكامل لمعرفة التراكمات التي ساعدت ظهور النزاع.
- دمج التشكيلات العسكرية وشبه العسكرية ضمن كيان واحد يمثل الدولة.
- إصدار البيانات المؤسسية بالاعتذار الرسمي لكل المتضررين من تلك الانتهاكات، ورفع الضرر عن الجميع وفقًا لنوع الضرر.

ب. العدالة الانتقالية:

تتمثل العدالة الانتقالية في المساءلة وجبر ضرر الضحايا والإقرار بحقوق المواطنة للجميع على حد سواء دون أي تمييز. ومن البدَهي الإقرار أن عملية الانتقال الديمقراطي والعمل على بناء السلام قد أصبحت ضرورة ملحة في اليمن، هذا البلد الذي أنهكته الصراعات والنزاعات المسلحة المتكررة والمستمرة التي تم خلالها إهدار ثروة بشرية تمثل في مقتل مئات الآلاف، كما أسفرت عن حرمان معظم المواطنين من حقوقهم الأساسية من أهمها العيش بأمان واستقرار؛ فقد أصبحوا يعيشون تحت ضغوط متعددة.

ولعل أخف تبعات هذه الصراعات وطأة هو تقهقر مستوى المعيشة، وندرة سبل العيش الكريم، كما أفضت هذه الصراعات إلى انهيار النظام المؤسسي، وزعزعة التماسك الاجتماعي. ولا بد من توفر أسس لتحقيق العدالة الانتقالية، منها: تشكيل لجان محايده لتقصي الحقائق والمساءلة والقصاص، المصالحة الوطنية، الملاحقة القضائية، إصلاح المؤسسات، جبر الضرر.

ويكون جبر الضرر من خلال تدابير شفافة أهمها:

1- تكوين لجان محايدة مهمتها الأساسية تقصي الحقائق: وهي هيئات غير قضائية تجري تحقيقات بشأن الانتهاكات التي وقعت في الماضي القريب، وتقوم بإصدار تقارير وتوصيات بشأن سبل معالجة الانتهاكات والترويج للمصالحة وتعويض الضحايا، وتقدم مقترحات لمنع تكرر الانتهاكات مستقبلاً.

2- تنفيذ برامج التعويض من خلال مبادرات تدعمها الدولة تسهم في جبر الأضرار المادية والمعنوية المترتبة عن انتهاكات الماضي، وتقوم عادة بتوزيع نسيج من التعويضات المادية والرمزية على الضحايا، وقد تشمل التعويضات المالية والاعتذارات الرسمية.

3- ضرورة أن يتولى طرف ثالث عمليات الرصد والتنفيذ؛ لأن ذلك يزيد من فرص نجاح اتفاق السلام.

4- ضمان حقوق الأقليات.

5 - بناء الثقة المدنية من خلال إتاحة الحرية وممارسة الأعمال الحزبية، على أن تكون مصلحة الوطن هي العليا فوق أي مصلحة وقاعدة أساسية لا حياد عنها، والدعوة إلى الانتخابات، وتشكيل الجمعيات والمؤسسات، أي تحويل الطابع السلطوي إلى طابع مدني يستطيع المواطن من خلاله أن يقول كلمته دون خوف. ولا بد من إصلاح المؤسسات التي لعبت دورًا في هذه الانتهاكات (غالبا القطاع الأمني والمؤسسات القضائية والعسكرية وغيرها) بالتزامن مع تنظيف هذه الأجهزة من المسؤولين غير الأكفاء والفاسدين، وغالبًا ما تشمل هذه الجهود تعديلات تشريعية وأحيانا دستورية.

6- تفعيل نظام سيادة القانون؛ بحيث يسري تطبيق القانون على الجميع دون أي استثناء أو امتيازات.

7- معالجة الأخطاء الإجرائية، مثل الفساد والاختلاسات لإيرادات الدولة، ومساءلة من قام بانتهاك أي جوانب مالية للدولة أو للمواطنين.

8- العمل على نزع السلاح، وتسريح المجموعات المسلحة أو دمجها في كيان الدولة، سواء كان ذلك جزءاً من التسوية المتفاوض عليها أو باعتماد آلية منفصلة قائمة بحد ذاتها.

9- التقليل من المركزية والتوجه إلى تعزيز اللامركزية لزيادة الاستقلالية المحلية أو تقاسم السلطة على نحو متكافئ.

10- ضمان حماية مشاركة جميع الفئات الاجتماعية.

11- تصميم السياسات التي تشجع على التنمية الاقتصادية المستقرة والحد من حالات عدم المساواة بالتوازي مع تقديم المساعدات الإنسانية للسكان الأكثر تضرراً.

12- لا بد من أن تشكل الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة جزءاً أساسياً من التسويات.

13- إنشاء لجان التقصي عن الحقيقة، للتحقيق في الانتهاكات التي وقعت، وإصدار التقارير لمحاسبة المتسببين.

14- القيام بعمل برامج لتعويض الأضرار المادية أو المعنوية التي ترتبت عن الانتهاكات في الماضي.

15- إصلاح القطاع المؤسسي ومحاسبة الفاسدين في أجهزة الدولة، وإصدار القوانين والتشريعات التي تعزز من فعالية هذا القطاع أو تعديلها.

16- سد الفجوة بين الطوارئ والتنمية، وذلك من خلال العمل في المجالات التالية:

← إيجاد آليات للتسجيل وتحديد الهوية، وتوثيق السكان المتضررين (النازحين) لأنفسهم وأطفالهم وزوجاتهم وممتلكاتهم وأراضيهم وممتلكاتهم الأخرى التي تكون قد فقدت أثناء النزاع، ومن ثم لهم الحق في العودة إلى مناطقهم الأصلية أو الإقامة في أي أماكن يختارونها.
← إقامة ندوات وورش توعوية عن خطورة الألغام وأضرارها، وتحديد المناطق التي توجد فيها، وتنفيذ برامج بمشاركة الجهات الدولية لنزعها.
← تدريب كادر مختص لإزالة الألغام وتوفير الحماية لهم.
← تقديم مساعدة ملائمة لضحايا الألغام ولأسرهم.

-1بناء قدرات منظمات المجتمع المدني وتعزيزها لتصبح شريكة في أنشطة منظومة الأمن والسلامة.
-2بناء قدرات الكوادر البشرية لقطاع الأمن وتنميتها.

ج. إعادة صياغة السياسات المتعلقة بالأمن:

- تعزيز الشراكة بين المؤسسات الأمنية ومنظمات المجتمع المدني في أنشطة مجموعة السلامة والأمن.
- إيجاد أجهزة مراقبة ومحاسبة فاعلة على القطاع الأمني.
- انتهاج واتباع سياسات وطنية شاملة للتصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة، وإزالة الألغام ومساعدة ضحاياها، وضمان تسليم جميع الأسلحة غير المشروعة

والمتفجرات من مخلفات الصراعات ومصادرتها.
- وضع وتطوير السياسات التي تلبي الاحتياجات الأمنية المحددة للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والفتيات والأطفال المجندين في الجيش.
- تكوين لجنة مدنية للرقابة على القوات المسلحة والقوانين القومية التي تحكم سلوك القوات المسلحة وأنشطتها.
- بناء قدرات المؤسسات الأمنية وتعزيزها، بما في ذلك الدفاع والشرطة والإصلاحيات والتأديب ونقاط مراقبة الحدود وضباط الجمارك وفق الآتي:
← إعداد نظام مراقبة لمتابعة تحول أجهزة الدولة المتعلقة بالأمن والعدالة.
← استعادة مؤسسات القانون والنظام العام وتعزيزها، وإنشاء قوة شرطة فعالة.
← إنشاء آليات للحكم الديمقراطي وتطويرها.
← مساءلة قطاع الأمن بوصفها وسيلة لاستعادة الثقة الشعبية.
← إقامة نظام قضائي فعال يمكن الوصول إليه من قبل جميع قطاعات المجتمع، وكذلك تشديد الدور الذي تلعبه مصلحة التأهيل والإصلاح القائمة على السجون في تقديم برامج إعادة التأهيل المناسبة.

ثانياً: محور آلية سبل تعزيز التدخلات الإنسانية في اليمن:

- تطوير نظام محايد ونزيه لتحسين الإجراءات المؤسسية المختصة بالمساعدات الإنسانية.
- ضمان وصول المساعدات الإنسانية الطارئة إلى الفئات المتضررة دون أي اعتبارات سياسية.
- تشجيع الشراكة مع القوى الفاعلة العاملة في مجال المساعدات الإنسانية والتنمية من أجل العمل على تسريع التحول من حالة الطوارئ إلى وضع التنمية.
- تفعيل الحقوق، مثل حق المواطنة والهوية، بإجراءات واضحة وبالتساوي للجميع دون أي تمييز.
- إرساء دولة القانون والحقوق والحريات التي ستسهم في تسهيل العمل الإنساني.
- وضع مشروعات مساندة للمجتمع المحلى ذات تأثير سريع لتسهيل الانتعاش الاقتصادي والمصالحة السريعة وتنفيذها، وتسخير القدرة الإنتاجية ومهارات السكان.
- تقديم مساعدات ملائمة لإنقاذ الأفراد الأكثر احتياجًا، والعمل على استدامتها حتى الوصول إلى حالة التوازن.
- الاهتمام بوضع البرامج التي تلبي احتياجات المرأة والطفل.

- وضع برامج مساندة اجتماعية ونفسية، مثل برامج الدعم النفسي واستشارات الصدمات والمساندة القانونية ولَمِّ شمل الأسرة.
- تقديم الرعاية الطبية الملائمة والاستشارات النفسية – الاجتماعية، والإنصاف القانوني للفتيات والنساء وغيرهن من الفئات المستضعفة الأخرى.
- وضع برامج متكاملة لذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك لضحايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، من خلال تقديم المساعدات الحرجة.
- ضمان مشاركة التنظيمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي الفئات المتضررة في عمليات إعادة الإعمار بما في ذلك عمليات السلام.
- تعزيز الوعي في كيفية الوقاية الأمراض والأوبئة، مثل: الكوليرا، الضنك، المكرفس، فيروس كورونا، نقص المناعة البشرية، وغيرها من الأمراض المعدية الأخرى التي عادة ما يترافق ظهورها في زمن الصراع.

ثالثاً: محور آليات إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية:

من أجل إدارة عجلة التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الصحة والتعليم والغذاء والحد من الفقر، ينبغي السعي إلى خلق تنمية اقتصادية شاملة لدعم عملية إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات والصراعات، وللبدء بالسير في درب التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، كي تتوفر الظروف الملائمة لإعادة الإعمار والتنمية؛ لذلك فإنه يتعين مواصلة سلسلة الأنشطة الاقتصادية من خلال نهج متكامل يربط بين الإغاثة والتحول والتنمية؛ فالمفتاح إلى إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية هو التوازن بين النمو وتقديم السلع والخدمات الاجتماعية، وتنمية قاعدة تكنولوجية ملائمة للانتعاش المستدام.

ومن ثم يتوجب على الجهات المسؤولة في اليمن أن تحذو حذو الدول التي خرجت من نزاعات مشابهة لا سيما إذا تم التركيز على الأسس الآتية:

أ- ردم الفجوة بين كل من الإغاثة والتنمية من خلال:

- تحديد برامج إعمارية تنموية على مختلف الأصعدة بشكل واضح وكامل مع قياس الأثر.
- تعزيز الاحتياطي النقدي، وتثبيت سعر صرف العملة مقابل العملة الأجنبية عن طريق القروض الميسرة الخارجية، وتمرير التمويل الخارجي عبر البنك المركزي اليمني في سبيل تعزيز احتياطي العملة الأجنبية في البنك.

- دعم البرامج البيئية والإنتاج الزراعي والمزارعين من خلال تيسير عملهم، وإنشاء منظومة تشجع الزراعة في المناطق الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي.
- دعم برامج الحفاظ على الثروات المائية وترشيد استخدامها.
- دعم الشراكة بين كلٍ من المنظمات الدولية والقطاع الخاص والقطاع العام لخلق حالة من التعاون المستمرٍ من أجل استيراد المواد الإغاثية -التي ستساهم في خلق فرص عمل- وتوصيلها مما يساهم في النمو الاقتصادي في اليمن.
- تعزيز إعادة إنشاء السوق المحلية وتشجيع الصناعات المحلية والتجارة على كل الأصعدة، المحلية والإقليمية والدولية.
- الاهتمام بتطوير الكادر الوظيفي في جميع المؤسسات من خلال التدريب والتأهيل المهني والفني في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

ب- بناء المؤسسات وتعزيز استقلاليتها لضمان الإدارة الاقتصادية، وتشتمل على ما يلي:

- تعزيز مؤسسات المراقبة من خلال الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وتفعيل هيئة مكافحة الفساد في اليمن لضمان المساءلة والشفافية.
- تعزيز مؤسسات الإدارة المالية، وتعزيز أنظمة تحصيل الإيرادات، ومراقبة الأنظمة المصرفية.
- تعزيز هياكل مراقبة الميزانية العامة والاقتراض والمصروفات العامة.

ج- بناء قدرات رأس المال البشري على المستويين المحلي والوطني على وضع السياسات وتحديد الاحتياجات، والقدرة على التخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقييم لجميع البرامج والأنشطة، وذلك من خلال:

- جذب القدرات والعقول النيرة ذات الصلة بجوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، سواء كانت قدرات محلية أو دولية، من أجل تطوير القدرات العاملة في القطاعين العام والخاص.
- تطوير قدرات الموظفين ومهاراتهم في عملية جمع المعلومات والتحليل والتخطيط والتنفيذ والمراقبة.
- تعزيز القدرات للمساهمة في العلميات الدولية، مثل مفاوضات منظمة التجارة العالمية، من خلال عمل قطاع قانوني يهتم بعملية التحكيم والمفاوضات الدولية في وزارة الشؤون القانونية.
- التنسيق بين الدولة والمنظمات الدولية لتحقيق الشراكة في جميع أنشطة التنمية الاقتصادية.

د- إعداد قاعدة بيانات تكنولوجية لدعم إعادة الإعمار والتنمية من خلال: -

- وضع استراتيجيات لدعم التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا بما فيها أبعادها البشرية والفنية والمؤسسية والمعلوماتية.

- تطوير تكنولوجيات لإعادة تأهيل القطاعات المؤسسية الرئيسة وتنميتها، مثل: أجهزة الرقابة، البنوك، الإسكان، المستشفيات، المراكز الصحية، المدارس، الطاقة، الماء، الأعمال الصحية، النقل، البنية التحتية المادية.
- تحديد الاحتياجات طويلة الأمد فيما يخص البنية التحتية وإشراك جميع الأطراف في الدولة في التخطيط والتنفيذ بما يتطلب تحقيق التنمية المستدامة للبنية التحتية

ويصعب تصور إعادة إعمار عمراني دون إعمار اقتصادي شامل يهتم بإعادة هيكلة الاقتصاد المؤسسي ومنظومة العرض والطلب وعمليات صنع واتخاذ القرارات الاقتصادية اعتماداً على السوق واحتياجاته (دي مويار؛ وآخرون،2019)؛ إذ تتطلب عملية إعادة الإعمار والبناء إعطاء الأولوية في المرحلة الأولى للمشاريع التي تدعم الجانب الاقتصادي، ويمكن التركيز على أهم آليات بناء الاقتصاد على النحو الآتي:

1. تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال خلق الفرص الاقتصادية المنصفة لجميع المناطق اليمنية بصورة تسهم في خلق فرص العمل اللائقة للجميع، والتركيز على الأشخاص والفئات والمناطق الأكثر تأثراً وضعفاً، والمساعدة في الحد من الفقر والتهميش للفئات أو المناطق كونها ستمثل بؤراً جديدة للصراع.
2. إسكان النازحين واستيعابهم في مختلف المنشآت الخاصة بالمتضررين من النزاعات والصراعات.
3. دماج المقاتلين في المجتمع من خلال التدريب والتأهيل النفسي، وخلق فرص عمل للشباب.
4. استعادة اللحمة الاقتصادية للبلاد، وسد الشرخ المجتمعي ببناء النسيج المجتمعي.
5. تفعيل التنمية المحلية وتعزيز التوازن الاقتصادي المناطقي.
6. تنمية القدرات البشرية في القطاعين العام والخاص.

أما فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية التي يجب أن تُعطى أهمية في المرحلة الأولى والمرحلة التي تليها فهي:

1- إعادة بناء المدن السكنية وإعادة تأهيل المدن التاريخية وبنائها.
2- الصناعة والزراعة.
3- النقل والمواصلات.
4- المال والمصارف.
5- المعلوماتية والاقتصاد المعرفي.
6- الطاقة المتجددة والبديلة.
7- التنمية ورأس المال البشري.

إن ما سبق يوضح أن التنمية الاقتصادية شاملة لكل الجوانب والقطاعات؛ لأن كل قطاع يملك من الأهمية ما تجعله حجر زاوية في التنمية الاقتصادية الشاملة، فمثلاً نلاحظ أن قطاع السياحة سيشمل إلى حد كبير سياحة الأعمال، وسيستفيد هذا القطاع -سواء لجهة الاستثمار أو لجهة المشغلة- من الانخفاض الكبير في سعر الصرف.

رابعاً: محور آلية بناء الإعمار الإداري التي تتمثل في الاتي:

1. إنشاء هيئة عامة مستقلة مالياً وإداريًا بقرار رئاسي تقوم وفق بنية مؤسسية سليمة تلتزم الشفافية والحيادية في أعمالها، وتهدف إلى:
   - ← رسم السياسات العامة وإعداد الخطط الاستراتيجية الطويلة الأجل لإعادة الإعمار.
   - ← تمكين وتنسيق العمل بين مكاتب إعادة الإعمار المحلية والإقليمية والدولية لتكريس الجهود لإشراك المجتمعات المحلية والفئات الأضعف والمهمشة.
   - ← القيام بدور الرقابة وعمليات التقييم للتدخلات، ويمكن الاستعانة بالأجهزة الرقابية المتوفرة بدولة النظام والقانون.
2. اتباعُ الهيئة نهجًا مؤسسيًا مختلطًا بين المركزية واللامركزية، أي المركزية في التخطيط والرقابة والتقييم، واللامركزية في التنفيذ عبر الجهات المعنية بذلك.
3. إنشاء مكاتب لإعادة الإعمار في المحافظات المتأثرة، يتم تفويضها من الهيئة العامة لإعادة الإعمار، تتولى عملية التخطيط والتنفيذ والتقييم للتدخلات.
4. تدريب العاملين في الهيئة والجهات الشريكة في إعادة الإعمار وبناء قدراتهم ومهاراتهم على المواضيع التنموية والإدارية والمالية وأساليب إعادة الإعمار.
5. الاستعانة بالجهات التي لديها خبرة عميقه في المجتمع والتنمية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومكتب الأشغال العامة، إضافة إلى الجهات التي لديها خبرة طويلة في إعادة الإعمار من المنظمات الدولية (حُميد، 2018).

طرق وآليات مقترحة لتحسين فعالية قطاع الموارد البشرية:

1. إصلاح السياسات في القطاعات العام والخاص والمختلط من خلال تشجيع السلطة صاحبة القرار على تحسين أوضاع العمال بناء على الكفاءة، وتحديد عدد الساعات الفعلية للعاملين.
2. تشجيع التوظيف في القطاع الخاص من أجل استيعاب الداخلين الجدد إلى

سوق العمل في السنوات القادمة بعد الصراع، وذلك من خلال تبني سياسات تدعم تطور القطاع الخاص ونموه، كما يتوجب تبسيط نظام الضرائب على الشركات وتخفيض المعدلات الضريبية، وعلى الحكومة أن تتابع المقترحات التي من شأنها أن تساهم في إصلاح قوانين العمل، كما يجب تطوير شبكات أمان ملائمة للموظفين.

3 . تيسير إيجاد فرص عمل في الشركات الصغيرة والتركيز على سياسات التوظيف الفعالة، وتحسين إمكانية الحصول على القروض لتأسيس المشاريع.

4 . تطوير الأدوات لتقييم جودة التعليم وتطوير أدوات ملائمة لمراقبة التعليم وتحسين جودته وفعاليته على المستويين الفردي والمؤسسي.

5 . تطوير التعليم والتدريب المهني لكي يواكب احتياجات القطاع الخاص لتعزيز ملائمة التعليم والتدريب المهني لسوق العمل عن طريق إشراك القطاع الخاص في صنع السياسات، وتأسيس منتدى خاص للصناعات المحلية التي يمكن أن تساعد في تقديم برامج لإدارة التعليم والتدريب المهني، ومشاركة القطاع الخاص بشكل مباشر في مراقبة المؤسسات التعليمية، لإن مدخلات القطاع الخاص في تطوير المناهج من شأنها أن تساعد في تحسين مكانة خريجي مدارس التعليم والتدريب المهني (المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني، 2017).

خامسا: محور آليات إعادة إعمار التنمية الاجتماعية:

أ. تفعيل مفهوم المواطنة وتوطيد معاييرها:

يتم ذلك من خلال المساواة بين الجميع في الفرص الإدارية والقوانين المختلفة، أي عدم منح أي امتيازات لأي طرف معين، كما تعني حماية كل الحقوق وصون الكرامة ونشر ثقافة الحوار البناء وبث روح التسامح والقبول الآخر وإدارة الخلاف بطرق سلمية وإتاحة الفرص للناس بالتعبير والدفاع عن قضاياهم المختلفة وحمايتها وتحقيق المصالحة وجبر الأضرار لتحقيق العدالة الاجتماعية. إن سلوك المواطنة للمجتمع المدني مهما تباينت أفكار أفراده وثقافاتهم وعقائدهم فهم مجمعون في الدفاع عن قضايا وقيم إنسانية موحدة كحقوق المواطن، وحقوق المرأة والطفل، وقضايا الديمقراطية والبيئة، أي قضايا الهوية الإنسانية وحقوق الأفراد والجماعات على حد سواء؛ فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات تنظم بشفافية علاقة الأفراد ببعضهم وعلاقتهم بالدولة.

ب. إشراك المجتمعات لإعادة البناء:

يعد دور أفراد المجتمع من أهم الأدوار في عملية الاستعداد لعملية إعادة الإعمار، فكلما تمتع أفراد المجتمع بوعي أعلى تمت عملية إعادة الإعمار بشكل أسرع وسلاسة أكبر؛ فمجال تنمية الموارد البشرية –الذي يرى أن الاستثمار يكون في رأس المال البشري ويعامل الأفراد كأي مورد إنتاجي آخر في عملية التنمية والإعمار وليس كمستفيدين فقط- يرى ضرورة تحسين إنتاجية هذا المورد، وذلك من خلال التدريب التعليمي والمهني وتطوير المهارات المختلفة بما يلبي متطلبات المراحل المتعددة. إضافة إلى ذلك يجب أن يتم إشراك المجتمعات من كلا الجنسين في التخطيط والتنفيذ للبرامج التنموية.

ج. تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق الأمن الغذائي:

يجب أن يتم تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق استقرار الأمن الغذائي من خلال عدد من الاستراتيجيات من أهمها:

1. دعم الحماية الاجتماعية والزراعة والصيد لكسر حلقة الفقر بهدف خفض الضعف الاقتصادي والاجتماعي، على أن تتضمن الحماية الاجتماعية ثلاثة برامج هي: المساعدة الاجتماعية، الضمان الاجتماعي، حماية وسوق العمل، بما فيها التحويلات النقدية والعينية، لتعزيز الرفاه والإنتاجية والنشاط الاقتصادي.
2. بناء نظام حماية اجتماعية شاملة مراعية للتغذية ومزودة بمعلومات حول المخاطر، تستجيب للصدمات التي تواجه الفقراء والأكثر فقراً في الريف.
3. دعم برامج ومبادرات توفير فرص عمل لائقة ومنتجة في المناطق الريفية ولا سيما للنساء والشباب.
4. دعم استئناف دفع المرتبات لموظفي الخدمة بصورة مستدامة في جميع أنحاء البلاد.
5. توفير القدرة على الوصول إلى الغذاء.
6. توسيع برامج النقد مقابل العمل وبرامج المساعدات الغذائية مقابل تنمية الأصول.
7. دعم برامج مساعدة الفئات الأكثر تضرراً من استمرار الصراع، كصغار المزارعين ومربيي الثروة الحيوانية والصيادين، من أجل العودة إلى الإنتاج من خلال دعم استعادة أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك بالتركيز

على المدخلات الرئيسة وتوليد الدخل والمساعدة في سبل كسب العيش.
8 . استمرار دعم النازحين والعمل على توفير المعالجات لعودتهم وبناء الأصول والإنتاج.

د. على مستوى شركاء التنمية:

يجب أن يتم اتباع عدد من الاستراتيجيات، من أهمها:

1- حماية الهوية والثقافة الوطنية.
2- توظيف الموارد البشرية الوطنية وتطويرها بطريقة مناسبة وممتازة.
3- تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية.
4- الانفتاح على العالم، مع الحرص على الحفاظ على الخصوصية الثقافية.
5- محاربة الفقر والجوع والجريمة.
6- حشد الموارد المختلفة وإعداد الخطط الاستراتيجية والتنسيق بين الجهات الفاعلة لإعادة الإعمار.
7- تمكين المجتمع من الوصول إلى الموارد والمساعدات الإنسانية والتدريب.
8- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني وإتاحة الفرصة لها للعمل والمشاركة في إعادة الإعمار.
9- إشراك القوى الفاعلة الدولية، من منظمات دولية وجهات مانحة، في إعادة الإعمار وتسهيل مهام عملها.
10- إشراك المجتمعات المحلية في إعادة الإعمار بشكل فعال.
11- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في عملية إعادة الإعمار.

أهم الآليات والمعالجات للقطاعات الرئيسة المتضررة في بنيتها التحتية

1 - قطاع الإسكان:

- تعويض كل مواطن تضرر مسكنه -بشكل مباشر أو غير مباشر- بالشكل الذي يُمكنه من العودة إلى وضعه الطبيعي قبل الصراعات وبما يكفل له الحياة الكريمة بما يتناسب مع عدد أفراد أسرته.
- تكفل الدولة وضع الخطط وتبني سياسات وطنية عادلة تكفل حق الفئات الأضعف في الحصول على السكن اللائق والخدمات الأساسية.
- يحق لكل شخص الحصول على سكن ملائم، وعلى الدولة أن تتخذ التدابير التشريعية وغيرها لتحقيق ذلك.

- إقامة مشاريع سكنية لذوي الدخل المحدود بقروض ميسرة يتم سدادها بالتقسيط على مدى عشر سنوات كحد أدنى وأن تكون فوائدها منخفضة.
- تعزيز جهود التخطيط الحضري في إعداد المخططات للمدن السكنية والمدن الصناعية والسياحية والتجارية، والرقابة على تنفيذها وفق المواصفات المعتمدة، ومدّها بالخدمات، والحيلولة دون انتشار البناء العشوائي أو البناء على الأرض الزراعية.
- تنظم الدولة علاقات الإيجار للمنازل السكنية وبما يحول دون الاحتكار والتعسف وبما يحقق الاستقرار لأطول مدة مع إصدار قانون بذلك.
- وضع مخططات شاملة للمدن الرئيسة والفرعية، على أساس تلبية احتياجات المدن لقرن قادم، من حيث الشوارع والمساحات والمباني السكنية والميادين والحدائق والمرافق الخدمية الأخرى المكملة، وعدم السماح بالبناء العشوائي على الأراضي غير المخططة والواقعة في ضواحي المدن الرئيسة والثانوية إلا بعد استكمال تخطيطها، وتوفير الخدمات والمتنفسات اللازمة، والعمل على تنظيم السجل العقاري وتطويره.

2 - قطاع الصحة:

ينبغي العمل على تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية الأساسية على مستوى مستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية، من خلال تفعيل مجموعة من النقاط كما يلي:

- ترميم جميع المرافق الصحية المتضررة وصيانتها في جميع أنحاء البلاد، ثم تبني استراتيجية تطوير وطنية مستدامة لجميع مرافق النظام الصحي المتضررة وغير المتضررة.
- دعم إعادة تأهيل المرافق الصحية لتقديم الخدمات الصحية، وتوفير المستلزمات الطبية والأدوية والخدمات الصحية.
- العمل على نشر الخدمات الصحية في جميع أنحاء الجمهورية على أساس سياسات صحية حديثة تُلبي وصول تلك الخدمات بجودة عالية لكل أفراد المجتمع بالتساوي وبما يحقق العدالة الاجتماعية، ولأن الرعاية الصحية حق لكل مواطن أو مواطنة.
- دعم قطاعات الترصد الوبائي ومكافحة الأوبئة لمكافحة الأمراض المنتشرة والسيطرة عليها.
- توفير الرعاية الصحية الكاملة مع توفير الأجهزة اللازمة والكوادر المؤهلة والعلاج لكل الحالات دون أي تمييز.

- تخصيص نسبة كافية من الموازنة العامة للرعاية الصحية وإعادة النظر في ميزانية وزارة الصحة وفقاً لحاجة المحافظات والمديريات من الناحية السكانية.
- توفير مراكز أبحاث طبية للتطوير، ومتابعة كل ما هو جديد علمياً، والتقييم وفقاً للبحوث الطبية ولكل ما له علاقة بالجانب الصحي.
- إعداد آلية سريعة ومناسبة لصرف مرتبات العاملين في القطاع الصحي.
- توفير الحوافز المالية المجزية.
- ضمان توفير التمويل لتغطية النفقات التشغيلية للخدمات الصحية.
- العمل على رفع قدرة العاملين الصحيين وتدريبهم، وتعزيز قدرة النظام الصحي للاستعداد على مواجهة الأوبئة.
- تقديم الحد الأدنى من خدمات الرعاية الصحية لا سيما للفئات الأضعف من النساء والأطفال وكبار السن.

3 - قطاع التعليم:

لا بد من دعم استمرار تقديم الخدمات التعليمية كونها ركيزة أساسية وغاية الأهمية، وبالخصوص على مستوى كل مراحل التعليم، والحرص على استمرار الخدمات التعليمية في مخيمات النازحين، ودفع مرتبات المعلمين، وتشجيع المتسربين من التعليم على العودة إلى التعليم سيما الفتيات. إضافة الى طباعة الكتاب المدرسي، وتقديم الدعم النفسي والعاطفي للطلاب، وبناء قدرات المعلمين على تقديم مثل هذا الدعم، إضافة إلى تقديم المساندة الفنية والمالية لتطوير القدرات المؤسسية على المدارس والمرافق التعليمية. ومن هنا من الأخذ بعين الاهتمام النقاط الأساسية الداعمة الآتية:

- ترميم جميع المرافق التعليمية المتضررة في جميع أنحاء الجمهورية وصيانتها بشكل عاجل بهدف استعادة الطاقة التشغيلية لها، ثم تبني استراتيجية وطنية لتنمية مستدامة لجميع مرافق نظام التعليم في اليمن بكل مستوياته.
- يعد التعليم حقًا لكل مواطن ومواطنة، ومجانياً بمراحله المختلفة في كل مؤسسات الدولة التعليمية، ولذا أُصدرت تشريعات بإلزامية التعليم في المرحلة الأساسية. تُشرف الدولة على التعليم بكل أنواعه، وتُعنى بالتعليم الفني والحرفي، وتشجعه، وتلتزم جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية وغيرها بخطة الدولة التعليمية وبأهدافها، بما يحقق الربط بين التعليم وحاجات المجتمع والتنمية.
- تلتزم الدولة بإعداد مناهج دراسية بواسطة هيئة مكونة من جميع التوجهات بالمشاركة مع منظمات المجتمع المدني وأخصائيين أكفاء في مختلف المجالات الدراسية، ومراعاة التنوع الثقافي وإدخال ثقافة الحرية وحقوق الإنسان والمواطنة

والديمقراطية ومبدأ تداول السلطة والتعددية وأن الشعب مالك السلطة ومصدرها وتضمينها في المناهج الدراسية بما يتلاءم مع المراحل التعليمية، وضمان أن تكون المناهج الدراسية غير متحيزة لمذهب أو عرق أو جماعة.

- تلتزم الدولة بوضع خطة وطنية لضمان جودة التعليم وإدارته بطريقة جيدة، وخطة وطنية مزمنة لمحو أمية القراءة والكتابة.
- تدعم الدولة البحث العلمي وتطوير آلياته، وتشجع وتدعم مراكز البحوث العلمية بما يُسهم في تعزيز التنمية الشاملة المستدامة للبلاد.
- تلتزم الدولة بتوفير خدمات تعليمية مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- التخطيط للتعليم بما يتفق ومتطلبات التنمية المستقبلية وأسواق العمل في الداخل والخارج.
- تُخصص الدولة نسبة كافية للتعليم والبحث العلمي والثقافة من الناتج المحلي الإجمالي.
- تجريم تسييس التعليم بكل مستوياته.

4 - قطاع المياه والطاقة:

- ترميم البنية التحتية المائية ومحطات الضخ ومحطات توليد الطاقة والبنى التحتية الأساسية الأخرى في قطاع المياه والصرف الصحي والطاقة وصيانتها جميعاً.
- إصلاح المعدات والآلات المستخدمة في تشغيل مرافق المياه والصرف الصحي وتطويرها.
- تكفل الدولة ضمان المياه النقية للشرب والطاقة الكهربائية بأسعار معقولة لجميع أبناء الجمهورية.
- تدشين إنشاءات جديدة في مجالي المياه والطاقة وتحسين وتوسيع شبكتي المياه والكهرباء وفق أساليب إنمائية مستدامة، واستغلال كل أشكال الطاقة المتجددة في جميع أنحاء الجمهورية نظراً لتنوع التضاريس، مما يجعل مصادر الطاقة الخضراء متنوعة أيضاً، مثل: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، أمواج البحار والوقود الأحفوري.
- دعم توفير الوقود بصورة مستدامة، وإعادة تشغيل الطاقة الكهربائية، ودعم توفير أنظمة الطاقة الشمسية بأسعار ميسورة من أجل أنظمة الري الزراعية.

5 - قطاع النقل:

- ترميم آلاف الكيلومترات المُدمرة والتالفة والمهترئة وصيانتها وتجديدها كما هي مُحددة من خبراء النقل.
- إعادة تأهيل وتشغيل الموانئ الجوية والبحرية والبرية كونها من أهم المنشآت الحيوية وذات أهمية إيرادية للدولة.

- سرعة إزالة كل الانتهاكات في الأراضي المخصصة للمطارات والموانئ والمناطق الصناعية وما يقع ضمن أملاكها.
- تطوير البنية التحتية لجميع مرافق النقل، وتطوير آلية وهيكلية في كل من: وزارة النقل، وزارة الأشغال العامة والطرق.

6- قطاع السياحة:

- ترميم كل المرافق والمواقع والمباني الأثرية المتضررة بسبب الصراعات الأخيرة، وعلى أيدي خبراء محليين وبمساعدة خبراء آثار دوليين.
- إلزام الدولة باستعادة المواقع الأثرية في الداخل والآثار والمخطوطات المنهوبة، وتلك المهربة إلى الخارج، وتشديد العقوبة القانونية بحق من يقوم بذلك.
- على الدولة حماية الآثار والمنشآت التاريخي وصيانتها، فكل عبث بها أو عدوان عليها يعدُّ تخريباً وعدواناً على المجتمع، ويعاقب كل من ينتهكها أو يبيعها وفقاً للقانون. وبالطبع يسهم المجتمع في الحفاظ عليها.
- تلتزم الدولة إنشاء مجلس أعلى لحماية الآثار والمدن التاريخية بدلاً عن هيئة آثار مستقلة مالياً وإدارياً ومكونة من علماء آثار مختصين.
- تنظيم عمل التجارة والبيع والشراء في المدن التاريخية بلائحة يصدرها المجلس الأعلى لحماية الآثار والمدن التاريخية.

سادساً: محور آليات المساواة بين الجنسين:

لمعالجة هذه الفجوة وللإسراع بعملية تحول المجتمع، فلا بد للسياسة المتعلقة بإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات أن تدمج قضايا المرأة وقضايا المساواة بين الجنسين، ولتطوير هذا العنصر وتنميته، يتعين على اليمن في إطار إعادة الإعمار أن تضع نصب أعينها الأهداف التالية:

أ. إيجاد أطر قانونية مستجيبة لمساواة بين الجنسين، من خلال:

← التنفيذ الفعال للأحكام الدستورية والقوانين التي تعزز وتحمي حقوق النساء والفتيات.

← العمل على تفعيل المشاركة الكاملة للنساء في كل جوانب الحياة العامة، وفى المجالات السياسية والاقتصادية بصفة خاصة.

← تفعيل نظم الأمن والعدالة المستجيبة للعنف القائم على أساس نوع الجنس والاحتياجات النوعية للنساء والفتيات.

← العمل على زيادة عدد النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات العامة والقطاع الخاص.

أ.وضع السياسة:

- استخدام عمليات التخطيط ووضع ميزانية تأخذ في اهتماها قضايا الجنسين لضمان أن المساواة بينهما داخلة ومندمجة في التخطيط والميزانية.
- وضع استراتيجيات لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات في جميع مناحي الحياة.
- استحداث إطار قانوني يضمن التمتع التام بحقوق الأسرة والإتاحة المتكافئة للوصول إلى الموارد والسيطرة عليها بما في ذلك الأراضي والممتلكات والميراث، وهي أمور رئيسة لا سيما بالنسبة للأرامل.
- النص على اشتراك المرأة في منع النزاعات وإدارتها وتسويتها.
- ضمان تعزيز تمثيل المرأة في مفاوضات السلام وتنفيذها.
- التأسيس على فرصة إعادة الإعمار ومعالجة علاقات السلطة في المجال الخاص أو العائلي عند تناول مسائل السلطة واقتسام الثروة، من أجل ضمان اشتراك المرأة في عمليات صنع القرار وتمتعها بإتاحة متكافئة للوصول على الموارد الإنتاجية.
- تشجيع دور منظمات المجتمع المدني وتفعيله.
- ضمان تطوير سياسات الصحة ومؤسساتها بما يضن معالجتها لاحتياجات الصحة الإنجابية للنساء والفتيات.

ب. بناء المؤسسات والقدرات:

1- استحداث حلقة اتصال محورية لقضايا الجنسين لضمان إدماج المساواة بين الجنسين في جميع أنشطة إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات.
2 - التركيز على تدريب الجنسين والتوعية بقضاياهما.
3- التركيز على دور المؤسسات العامة لجعلها أكثر استجابة لاحتياجات المرأة.
4- استحداث حلقة اتصال محورية لتلبية احتياجات الأشخاص المعوقين لا سيما ضحايا الحرب.
5- تعزيز تمكين الفئات المستضعفة من خلال إتاحة الوصول إلى التعليم والتدريب.
6- تطبيق المواثيق التي تم التصديق عليها الحامية لحقوق النساء والفتيات والمعززة من المساواة.

التعقيب:

إن الحديث عن القيام بإعمار وتنمية في ظل وضع أمني متردٍ وصراعات وحروب يعد ضرباً من الهلوسة الفكرية، فلكي يحدث ذلك لا بد من وجود سلام واستقرار أمني، ولكي يتحقق السلام اليمن لا بد من مصالحة وطنية عاجلة، وتكاتف كل الجهود لتنفيذ مسار العدالة الانتقالية، بحيث يستند مسار العدالة الانتقالية إلى

تصور سياسي لمفهوم الحق، بجانب منظور إنساني لحقوق المواطنة وتصور حقوقي لمصالحة عادلة.

تعمل هذه التصورات ضمن نظام تشاركي تكاملي؛ بحيث تسعى إلى تحقيق وطن للجميع، ومنح تعويض للضحايا، ومنع ارتكاب جرائم حقوق الإنسان في المستقبل، وتعزيز السلام والديمقراطية وتحسينهما، وتشجيع المصالحة الفردية والوطنية، إلى جانب حتمية تبني استراتيجيات مؤسساتية قوية لمواجهة كل إخفاقات الماضي السياسي العنيف والمسلح وإرهاصاته، وإعادة بناء علاقات بين الدولة والمواطن، إيمانًا بمسلمة تنص على حتمية انتهاج حلول جذرية شاملة لكل أسباب نزاعات الماضي وانتهاج السلمية والديمقراطية بشفافية لبناء المستقبل.

إن حجم الضرر الذي خلفه الصراع الدائر في اليمن قد امتد ليشمل البنى التحتية والنسيج المجتمعي والجانب الاقتصادي والسياسي؛ فعملية إعادة الإعمار تستوجب جهوداً وطنية وإقليمية ودولية، لا سما أن اليمن يعاني من انهيار مالي واقتصادي كبير، وتستدعي تكاتف جهود الجميع وحشد الموارد المحلية ودعم المنظمات الدولية والأممية والجهات المانحة، كما أنها تستلزم التدخل بشكل متوازٍ في جميع مجالات إعادة الإعمار السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولكي يتحقق ذلك لا بد من إيقاف الصراعات الداخلية للتمكن من إنهاء الحرب والشروع في حوار السلام والمصالحة الوطنية والمضي نحو العدالة الانتقالية، وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية، والمضي قدماً في تحديث البناء المؤسسي لأنظمة الدولة، وتحديث الجهاز القضائي بالذات. كما يجب تعزيز مشاركة المرأة وإفساح المجال أمام مشاركة جميع أطياف المجتمع في العملية السياسية والاقتصادية، وتعزيز الاقتصاد من خلال فتح باب الاستثمار وتشجيع المستثمرين، والقيام بالاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة واستخراج الثروات الطبيعية من المعادن والنفط مما تزخر به اليمن.

كما ينبغي استعادة المتسربين من التعليم والاستثمار في الموارد البشرية من خلال تقديم تعليم يتصف بالجودة، والاهتمام بالرعاية الصحية الملائمة، إضافة إلى بناء قدرات الشباب من خلال الدورات التدريبية والمهنية المختلفة، ودعم المبتكرين والمخترعين وتشجيعهم لإرساء قواعد متينة لاقتصاد طويل الأجل، إضافة إلى أن تقديم المساعدات الإنسانية يعد من الأمور ذات الأهمية التي تحافظ على حياة الإنسان اليمني في هذه الظروف المرحلية للصراع.

تحتاج عملية إعادة الإعمار إلى وقت طويل، ولتصبح العملية سريعة فإن ذلك يتطلب وجود وعي لدى جميع أفراد المجتمع، وتكاتف الجهود، إضافة إلى وجود إدارة ناجحة قادرة على تغطية المسوحات الميدانية وتحديد الأضرار وأولويات الاحتياج. ولأن ذلك غير ممكن لعدم إمكانية إتمام هذه المهمة بشكل مركزي؛ فإنه يتوجب التخفيف من المركزية وإيجاد هيئة مستقلة ماليًا وإداريًا تقوم بمهمة وضع السياسيات والخطط والاستراتيجية العامة وتتولى حشد الموارد والتنسيق بين مكاتب إعادة الإعمار في المحافظات المتضررة التي يتم إنشاؤها وبين الجهات المحلية التنموية والمنظمات الدولية والجهات المانحة، كما أن هذه العملية مرهونة بوجود قيادات وطنية مخلصة تستطيع المضي قدمًا بعجلة الإعمار والتطوير والتنمية.

التوصيات

نوصي بإجراء دراسة معمقة للآلية التي يمكن بها إحلال السلام في اليمن، فمن خلالها يمكن إجراء مصالحة وطنية، تكون قادرة على رأب الصدع بين الفرقاء السياسيين، وتعطي حيزاً لمشاركة المجتمع والمرأة، وتعزز التحول إلى نظام الحكم الرشيد والتداول السلمي للسلطة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1 . القباطي، أحلام عبد الباقي، (2021): متطلبات إعادة الإعمار في اليمن، مجلة تنمية وإعمار، العدد الثاني، صنعاء، اليمن.
2 . الصنوي، طه فارع (2021): استراتيجيات إعادة الإعمار في اليمن. مجلة تنمية وإعمار، العدد الثاني، صنعاء، اليمن.
3 . د ي مويار، جوناثان؛ وآخرون (2019م): تقرير تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
4 . الاوتشا (2019): خطة الاستجابة الإنسانية (2020-2019م)، البنك الدولي، 2019م.
5 . حميد، خالد (2018): إطار عمل مؤسسي لإعادة إعمار ما بعد النزاع في اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، اليمن.
6 . بيومي، بكر هاشم والسويداني، علي محمد (2017م): سياسات إعادة إعمار المدن في فترة ما بعد النزاعات والحروب، كلية الهندسة، جامعة الأزهر، مصر، (ع44).
7 . المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2017م): اقتصاديات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، (ص33).
8 .المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني (2017م): الاستثمار في التعليم، والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية، المجموعة الأوروبية، ص (13).
9 . القانون الأساسي الخاص بإرساء العدالة الانتقالية، 2013: عدد (35)، الجمهورية التونسية.
10. زغيب، أمينة (2012م): «استراتيجية المنظمات الدولية في إعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب نموذج إقليم كوسوفو»، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة الحاج الخضر.
11. بشير، معاذ محمد وطاهر، مدحت (2011م): «استراتيجية إعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث في فلسطين»، (بحث لنيل درجة الماجستير)، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية.
12. المجلس التنفيذي بانجول، جامبيا، 2006: وضع سياسة إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات: الدورة العادية التاسعة.
13. مبادرة الإصلاح العربي: تقرير إعادة بناء الأمن في المجتمعات المجزأة؛ التحضير لمرحلة ما بعد الصراع في العراق وليبيا وسوريا واليمن، متاح في صيغة (PDF) على الرابط: https://www.arab.com.
14. المكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار: تقرير الأولويات الاقتصادية والاجتماعية في إعادة إعمار سورية وفرص لبنان فيها، متاح في صيغة (PDF) عبر الموقع الإلكتروني: http://www.scbdi.com/en/Article74/
15. العدالة الانتقالية: متاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/
16. عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ إصلاح القطاع الأمني :
Khttps://peacekeeping.un.org/ar/security-sector-reform

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Davis, Peter (2016): Corporations, Global Governance and Post-Conflict Reconstruction, New York, USA: Routledge.
2. McCarthy, Colman (2015): Teaching Peace Students Exchange Letters with their teachers. USA: Vanderbilt university press.
3. Tov, Yaacove Bar-siman (2004): From conflict to Reconciliation, New York, USA, Oxford University press, Inc.
4. Reconstruction requirements fact (1993): ISBN 4882613743 [Japanese Import] Tankobon Hardcover.

www. yemeninformation.org
البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org
مكتب صنعاء: 967-1-216282 - مكتب عدن: 772415913 - مكتب إب: 04-426502